



الديمقراطية الكويتية

حدود المشاركة السياسية وإمكانية الاستفادة منها





مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

المحتويات

٥	مقدمة
٧	تمهيد
٩	نشأة الحياة الديمقراطية في الكويت
١٢	النظام السياسي الكويتي
١٤	التجربة الديمقراطية (البرلمانية) بعد الاستقلال
١٧	مجلس الأمة
١٩	التطور الدستوري
٢١	التكتلات الديمقراطية
٢٢	الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)
٢٧	الجماعة السلفية
٣٠	التجمع السلفي الإسلامي
٣٢	حزب الأمة
٣٤	الكتلة الشيعية
٣٨	ائتلاف المعارضة
٣٨	الجبهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية
٣٩	التيار الليبرالي
٤٠	المجتمع المدني

٤٣	المطالب بالإصلاحات - - - - -
٤٧	إمكانية الاستفادة من التجربة - - - - -
٥٠	خاتمة - - - - -
٥٢	التوصيات - - - - -
٥٣	المراجع - - - - -
٥٧	ملحق.. أبرز المحطات لقضية (البدون) - - - - -

مقدمة

تعد التجربة الديمقراطية في دولة الكويت من التجارب التي تستحق الدراسة والتقييم، نظراً للخصوصية التي تميزت بها عن دول جوارها الخليجية، وكذلك لطبيعة وخصائص المكونات السياسية والاجتماعية والطائفية للشعب الكويتي، حيث يعد مجلس الأمة المجلس الوحيد الذي يحظى بصلاحيات لا تتوفر لدى مثيلاته في دول المنطقة، فضلاً عن أن كثيراً منها يُعَيَّن أعضاؤها تعييناً، أما مجلس الأمة الكويتي فيتشكل وفق آلية الانتخابات المباشرة.

وقد اكتسبت التجربة الديمقراطية الكويتية أهمية، نظراً لأقدميتها، إذ تعود البدايات الرسمية لها إلى عام الاستقلال عن الاحتلال البريطاني في عام ١٩٦١، عند تشكيل مجلس تأسيسي ليضع دستور الدولة. ومنذ أول انتخابات لمجلس الأمة الكويتي في عام ١٩٦٣ لم يكن هناك تراجع عن المشاركة السياسية (الانتخابية)، التي اتسمت بالاستمرارية، رغم حالات حل مجلس الأمة المتكررة.

وقد عرفت دولة الكويت مبكراً العديد من منظمات المجتمع المدني، كالاتحاد العام لعمال الكويت والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، وغيرها، حيث تأقلمت مع أنشطتها وفعاليتها.

ويمثل المجتمع (الشعب) الكويتي، رغم محدودية تعداد سكانه؛ فسيفساء للتنوع الإيديولوجي السياسي، والطائفي، والاجتماعي. وبحسب لمكوناته قدرتها حتى اللحظة على التعايش معاً، وتجنب وطنها الصراعات الطائفية والحد من تداعياتها الإقليمية، رغم شدة الاضطرابات الإقليمية، ومحاولة أطراف الصراع جر الكويت إليها، وحدثت بعض الحالات التي أمكن احتواؤها.

الحديث عن الديمقراطية في الكويت كالمسألة الممتنع؛ فهي نموذج للديمقراطية مقارنة بدول الخليج العربي المجاورة لها، بل ويفوق مجلس الأمة في حراكه ودوره الرقابي كثيراً من البرلمانات العربية عموماً، ومن ضمنها تلك التي في الأنظمة الجمهورية، إضافة إلى وجود منظمات مجتمع مدني عريقة متنوعة مجالات العمل، التي تتوزع بين التنموي المادي والثقافي والسياسي والخيري الإغاثي الإنساني، ذات تأثير كبير، سواء على الساحة الكويتية أو الإقليمية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التجربة الكويتية، من خلال استعراض مسيرة المشاركة السياسية، انطلاقاً من النشأة، والتكتلات السياسية، مستعرضين نقاط قوتها وضعفها، ومن ثم إمكانية الاستفادة من التجربة الكويتية خليجياً، خصوصاً في ظل وجود سمات كثيرة مشتركة بين مجتمعات دول الخليج، التي تربط بينها روابط اجتماعية وثقافية وطيدة، وكذلك في ظل التطور التنموي الذي تشهده الدول الخليجية ومحيطها في مختلف المجالات، التي قد تكون هيأت البيئة الخليجية للمشاركة السياسية، وصعبت إمكانية استمرار ذات النهج السائد.

وتختتم الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تسهم في ترشيد الممارسة السياسية وبما ينعكس إيجاباً على إدارة الشأن العام من قبل السلطات والنخب الكويتية؛ مواءمة ومعارضة.

تمهيد

يعود الأصل التاريخي للديمقراطية (Democracy) إلى اليونان، ولها تعاريف ومفاهيم متعددة تدور حول مفهوم محكم الشعب بالشعب ولمصلحة الشعب. وغالباً ما يطلق اللفظ على الديمقراطية الليبرالية؛ لأنها النظام السائد للديمقراطية، وهذا المعنى هو الذي استمدت منه غالبية الديمقراطيات السياسية مفاهيمها. ويطلق مصطلح الديمقراطية أحياناً على معنى ضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع سياسي وأخلاقية معينة تعتقد ضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية.

والديمقراطية هي شكل الحكم لشعب راشد أعضاؤه قادرون على التفكير والانتقاد والمشاركة، وتكون حينئذ مجموعة من الالتزامات وتبادلاً للخدمات، ونظاماً واعياً من الحقوق والواجبات^(١).

وقد تناول أحد تعاريف مبادئ الديمقراطية الأساسية ثلاثة مرتكزات، هي:

- الحرية: أي احترام الحريات المدنية والسياسية للمواطنين.
 - المساواة: في بعديها؛ السياسي والاجتماعي، بمعنى ضرورة توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطنين من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية.
 - المشاركة: بمعنى أن يكون القرار السياسي أو السياسة التي تتبناها الدولة محصلة أفكار ومناقشات جمهرة المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو تلك السياسة.
- فهذه المبادئ؛ الحرية والمساواة والمشاركة، تمثل أبعاد المثل الأعلى الديمقراطي^(٢). ومعالم الديمقراطية: حكم الأكثرية، وآلية الانتخاب، وتداول السلطة سلمياً، وسيادة القانون، واللامركزية.

(١) سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٢٣٢.

(٢) علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص ١١.

أنواع الديمقراطية

تتعدد أنواع الديمقراطية بحسب تنوع آلية ممارسة الشعب لحقه (السلطة) في حكم نفسه، بصورة مباشرة أو من خلال تفويض من يختارهم بطريقة مباشرة ولمدة محددة، وفق ما يأتي:

- الديمقراطية المباشرة (Direct Democracy): يمارس فيها الشعب حقوقه كاملة دون وسيط، من خلال برلمانات مفتوحة، كما في المدن اليونانية القديمة؛ مثل أثينا، وتصبح ممارستها في هذا العصر في ظل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والحضرية المتضخمة.

- الديمقراطية غير المباشرة، أو الديمقراطية النيابية أو التمثيلية (Parliamentary Democracy): أي الديمقراطية البرلمانية؛ وهي التي يمارس فيها الشعب حقوقه من خلال برلمانات ومؤسسات ينتخب لها الشعب عدداً من النواب بالانتخاب الحر المباشر لمدة محددة سلفاً. وهذا النوع هو الشائع المعمول به في الأنظمة الديمقراطية.

- الديمقراطية شبه المباشرة (Semi Direct Democracy): تفترض أن ثمة مؤسسة تمثيلية تعبر عن الإرادة العامة، ولكن هذه المؤسسة غير كافية لإحكام هذا التعبير ولضمان مطابقتها للإرادة العامة، فإنه يحق للشعب أن يستفتي كله عندما يجد أمراً هاماً. وأيضاً حق الشعب في أن يقترح مشروعات بقوانين أو في اقتراح ما يرى ضرورته في المصلحة العامة. وأخيراً يجوز للشعب في ظل الديمقراطية شبه المباشرة أن يعترض على قوانين صادرة عن السلطة التشريعية^(٣).

- الديمقراطية الشعبية (Popular Democracy): عرف هذا النوع من الديمقراطية في الدول الخاضعة لنفوذ الاتحاد السوفييتي، ولا تعترف بهذا النوع الدول الغربية، كنظم ديمقراطية. والديمقراطية الشعبية ديمقراطية الحزب الواحد عبر تحالف عريض لقوى الشعب الفاعلة، وأبرز أمثلتها تحالف قوى الشعب العامل في تجربة مصر الناصرية في الستينيات^(٤).

- الديمقراطية الوسيطة (Mediatory Democracy).

النظام الذي من شأن تعدد الأحزاب السياسية فيه منع المواطنين من اختيار رئيس الحكومة

(٣) خالد عبد الناصر، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩.

عن طريق الانتخابات البرلمانية، بل يعتمد هذا الاختيار على الاتصالات التي تتم بين كبار رجال السياسة.

نشأة الحياة الديمقراطية في الكويت

تلازم ظهور دولة الكويت ككيان سياسي مستقل، يمتلك شخصية اعتبارية تعترف بها الدول، وعضو في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية؛ مع إقرار السلطات بحق مواطنيها في المشاركة السياسية، وقد أسهمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في ذلك الإقرار العائد في الأساس إلى خصوصيات مكونات المجتمع الكويتي، وموقع الدولة وخصائص جوارها، والدور البريطاني، والأهم هو الرغبة التي تولدت لدى حكام دولة الكويت، المتعلقة بتناوب الحكم (منصب الأمير) بين فرعي الأسرة الحاكمة الرئيسيين (فرعي جابر وسالم)، والقبول بالمشاركة السياسية، مع الإقرار بعدم السماح بالتطور الدستوري كبقية نظم الملكية الدستورية.

كانت إمارات الخليج العربي منذ بداية ظهورها السياسي يسودها نظام حكم يقوم على أساس قبلي وعشائري، وغالباً ما يتولى السلطة فيها شيخ عشيرة أو قبيلة ينحدر من أسرة حاكمة وصلت إلى سدة الحكم من خلال تطور تاريخي، وترسخ حكم تلك الأسر بعد توقيع شيوخها اتفاقيات الحماية مع بريطانيا في القرن التاسع عشر، وكان دور الشيخ هو توفير الدعم السياسي والعسكري لها، وتمتعت تلك الأسر بموقع ممتاز على الخريطة الاجتماعية الطبقية، سواء بالنسبة إلى التجارة أو مصائد اللؤلؤ أو الأراضي الزراعية^(٥).

تميزت القبائل في الكويت بصلابة بناء القوة التقليدية المتمثل بمبدأ الحكم المشترك، والتأثير فيه من خلال المجالس المنتخبة، والتي ما زالت تتسم بها التجربة الكويتية، ويعود ذلك إلى خصائص المجتمع ونمط تجاره وعلاقاته مع المجتمعات والدول المحيطة به.

بين المؤرخين تباين حول تحديد تاريخ معين لظهور الكويت ككيان، وتعود بدايات الكويت التي اتفق حولها كثير من المؤرخين إلى نهاية القرن السابع عشر الميلادي، فآل صباح يحكمونها منذ سنة ١٧٥٢.

(٥) محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ١١٥.

وفي عام ١٨٩٩ أبرم الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦-١٩١٥) أول اتفاقية حماية مع بريطانيا العظمى، وعندما توفي مبارك الصباح (١٩١٥) تولى الحكم ابنه جابر ثم سالم، غير أن الاثنين حكما مجتمعين ست سنوات فقط، ولم يكن حكم سالم محل اتفاق بين أصحاب النفوذ؛ نظراً لمحاولته التفرد في الحكم، رغبة في تخطي الحكم المشترك، لذلك فإنه حال وفاته في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢١ اجتمعت مجموعة من وجهاء البلد، في ٢٤ فبراير/شباط، ورفعوا عريضة للأسرة الحاكمة بأنهم ليسوا على استعداد لتقبل الأوضاع التي كانت سائدة سابقاً إلا إذا كان لهم دور بالمشاركة في الحكم عن طريق مجلس شورى يعاون الحاكم في إدارة شؤون البلاد^(٦).

وفي عام ١٩٣٠ أنشئ المجلس البلدي، الذي شكل اتجاهًا جديدًا نحو مشاركة الكويتيين في إدارة البلاد، فقد اختاروا عن طريق الانتخابات المحدودة مجلساً يتكون من ١١ عضواً ورئيساً دائماً ومديراً، ويُنتخب الأعضاء والمدير كل سنتين، ويجتمع الأعضاء مرة في الأسبوع للتباحث حول وجهات نظرهم بشأن حاجة الناس والمدينة، وأهم الأعمال المطلوب إنجازها كانت في مجالات التعليم والأمن والصحة والإنشاءات، وغيرها، وكان المجلس يرأسه - بنص المادة الثانية من قانون البلدية - فرد من آل الصباح.

وتلت انتخابات البلدية انتخابات لدوائر المعارف والصحة والأوقاف عام ١٩٣٦، وكان لتلك الانتخابات أثرها الكبير في زيادة الوعي بمبدأ الشورى والمشاركة في تنظيم شؤون الدولة من خلال مؤسساتهم^(٧).

وتوالى تجارب إنشاء المجلس التشريعي خلال عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩، بمبادرة من التجار تحت اسم (الكتلة الوطنية)، الذي كان سرعان ما يتعرض للحل، في عهد الأمير - في ذلك الوقت - الشيخ أحمد الجابر ونائبه الشيخ عبد الله السالم الصباح، رغم موافقة الأمير المسبقة على إجراء الانتخابات، حيث أُعدت قائمة تضم ٣٢٠ ناخباً أُستُدعوا للإدلاء بأصواتهم للانتخابات التي فاز فيها ١٤ عضواً من بين ٢٠ مرشحاً تقريباً، واختير الشيخ عبد الله السالم

(٦) غانم النجار، تطور ونشأة الديمقراطية في الكويت، اللقاء السنوي الواحد والثلاثون، المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، منتدى التنمية، البحرين، ١١-١٢ فبراير/شباط ٢٠١٠، ص ٢. <https://cutt.us/xvFVS>

(٧) مسيرة الحياة الديمقراطية، موقع مجلس الأمة الكويتي، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٨. <https://cutt.us/d6fUm>

رئيساً للمجلس.

وبعد أن باشر المجلس مهامه قام بصياغة مشروع دستور الكويت في الأسبوع الأول من يوليو/تموز ١٩٣٨، حددت فيه اختصاصات المجلس التشريعي، وحاز المشروع إجماع أعضاء المجلس، وُرفِعَ للأمير للمصادقة عليه بتاريخ ٩ يوليو/تموز ١٩٣٨. وعلى الرغم من أن صيغة الدستور كانت تتصف بالإيجاز فإنها احتوت مبادئ دستورية مهمة؛ كمبدأ السيادة الشعبية، وأن الأمة مصدر السلطات، وأعطت المجلس سلطة تشريعية كاملة وسلطة مالية واسعة، وكذلك حق المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

لكن المجلس التشريعي الأول لم يستمر طويلاً؛ فقد حُلَّ، وبعد أربعة أيام من حله وُزِعَ أكثر من مئة دعوة لبعض المواطنين تدعوهم إلى الاجتماع في صباح اليوم التالي من أجل التداول في أمر انتخابات المجلس التشريعي الجديد، وأسفر اللقاء عن الدعوة إلى عقد اجتماع موسع أكد تبني وثيقة الدستور التي أقرها الحاكم في عهد المجلس التشريعي الأول، فضلاً عن الاتفاق على توسيع قاعدة ممثلي الشعب بحيث يصبحون عشرين عضواً.

وأجمع الأعضاء المنتخبون على اختيار الشيخ عبد الله السالم رئيساً للمجلس الذي أثنى على هذه الثقة الكبيرة، ودعاهم إلى العمل لوضع دستور ليصادق عليه الحاكم، وذلك قبل أن يتمكن المجلس من استئناف نشاطه.

وفي الثاني من يناير/كانون الثاني ١٩٣٩ اجتمع أعضاء المجلس لاستعراض مسودة الدستور من أجل إقرارها بعد أن أدخلت عليها إضافة تتيح للحاكم حق حل المجلس التشريعي متى نشبت بسببه فتنة عامة في البلد واستعصى حلها بالطرق السلمية، على أن تشمل الإرادة القاضية بالحل أمراً بإجراء انتخابات للمجلس خلال أسبوع من تاريخه. وبعد مصادقة المجلس على ذلك أرسلت مسودة الدستور إلى الأمير ليصادق عليها، لكن الحاكم رفض المسودة وقدم بدلاً منها دستوراً.

وبعد خلاف في وجهات النظر أصدر الأمير، في ٧ مارس/آذار ١٩٣٩، أمراً بحل المجلس التشريعي الثاني الذي لم يكن قد بدأ بعد^(٨). وقد استمر هذا التنازع والتنازع بين أعيان المجتمع

(٨) مسيرة الحياة الديمقراطية، مرجع سابق.

الكويتي وسلطاته المحلية في ظل الوصاية البريطانية، حتى عام تحرر الكويت عن الاحتلال البريطاني عام ١٩٦١.

النظام السياسي الكويتي

حددت المادة الرابعة من الدستور الكويتي النظام السياسي بأنه نظام وراثي: «الكويت إمارة وراثية في ذرية مبارك الصباح، ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير، ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس. وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكي الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد»^(٩).

وفي الباب الرابع من الدستور الكويتي (السلطات) الفصل الأول (أحكام عامة)، بينت المادة (٥٠) طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية): «يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور»^(١٠).

وتوضح المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ حجم صلاحيات أمير دولة الكويت "الأمير رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس" (المادة ٥٤)، ومدى تركيز سلطته وسيطرتها على السلطات الثلاث، فهو شريك مجلس الأمة في التشريع، وله حق حل المجلس، وهو صاحب السلطة التنفيذية، والقضاة يمارسون سلطتهم باسم الأمير:

- مادة ٥١: السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور.
- مادة ٥٢: السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور.

- مادة ٥٣: السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور.
- هذه المواد الدستورية تبين حجم صلاحيات الأمير شبه المطلقة على جميع السلطات، ومن

(٩) الدستور الكويتي، موقع مجلس الأمة، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ٣ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.OzXhU/us>

(١٠) المرجع السابق.

ضمنها التشريعية والقضائية.

التجربة الديمقراطية الكويتية تقوم على عدة ركائز، لعل أهمها من الناحية الدستورية هي حق انتخاب مجلس الأمة، والصلاحيات التي ضمنها الدستور للمجلس وأعضائه المنتخبين، وعلاقة مجلس الأمة - بصفته سلطة تشريعية تشارك أمير الكويت - مع السلطات التنفيذية والقضائية، والركيزة الثانية تتمثل في الحقوق والحريات التي كفلها الدستور للمواطنين، وحقهم في تشكيل منظمات المجتمع المدني.

وقد اكتسبت التجربة الكويتية، سواء على صعيد مجلس الأمة أو منظمات المجتمع المدني، رصيلاً من الخبرة والموثوقية لدى كل من القائمين عليها والمستفيدين منها، وكذلك على المستوى الخارجي، الذي وصلته مساهمات منظمات المجتمع الكويتية، وخاصة على الصعيد التنموية المادية والمعنوية، وفي طليعتها الثقافية.

غير أن قضايا شريحة البدون ما زالت تشكل نقطة ضعف مركزية في سجل الحقوق والحريات الكويتي، إضافة إلى سقف الخطاب الإعلامي المرتفع بنظر الآخرين، حيث يثير بين حين وآخر توترات على المستوى المحلي، وكذلك على المستوى الخارجي، حيث توجد في الكويت ظاهرة رفع بعض السفارات دعاوى قضائية تجاه بعض الصحف والكتاب، بحجة الإساءة لرموزها ومصالح دولها وإساءة العلاقات مع الكويت.

التجربة الديمقراطية (البرلمانية) بعد الاستقلال

في عام ١٩٦١ نالت دولة الكويت استقلالها عن الاحتلال البريطاني، وحصلت على الاعتراف الدولي، ومنذ ذلك الوقت حرصت قيادة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية العديد من المنظمات الدولية، بهدف تأكيد استقلال دولتها، وتعزيز سيادتها واستقلال قرارها الوطني، بالإضافة إلى التفاعل مع المجتمع الإقليمي والدولي، للتعاون في تحقيق الأهداف المشتركة، وخلق شراكات وثيقة^(١١).

وقد تعددت القراءات حول حقيقة الدوافع التي أسهمت في التحول المبكر لدولة الكويت في اعتماد المشاركة السياسية من خلال الانتخابات البرلمانية المتزامنة مع نيلها الاستقلال، والسماح بتكوين منظمات المجتمع المدني باستثناء الأحزاب؛ بين من يعدها محصلة للتوازن الاجتماعي وتأثير طبيعة النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي والعلاقة مع دول الجوار، وبين آخرين يعزون الدافع أو السبب الرئيسي للعامل الخارجي المتمثل بالدور البريطاني.

فأصحاب الاتجاه الأول يعدون الدعم الشعبي الكبير الذي حازه أمير الكويت، الشيخ عبد الله السالم الصباح، إبان أزمة الاستقلال، إضافة إلى التهديد العراقي في ذلك الوقت، ووجود مطالبات شعبية للإصلاح السياسي؛ كلها دوافع مهيئة لتبني النظام البرلماني، وبالفعل فقد صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ متضمناً النظام الأساسي للحكم في مرحلة الانتقال من الإمارة إلى الدولة، وكان بمنزلة دستور مؤقت يطبق خلال الفترة التي سبقت إصدار الدستور^{(١٢)*} الدائم، وأحال القانون مهمة وضع الدستور الدائم إلى المجلس التأسيسي المكون من عشرين عضواً كان اختيارهم بالانتخاب، إضافة إلى أحد عشر وزيراً كانوا جميعاً من أسرة آل الصباح، وانتخب عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيساً للمجلس التأسيسي، وانتخب أحمد محمد الخطيب نائباً لرئيس المجلس^(١٣).

(١١) مطهر الصفاري، الدبلوماسية الكويتية.. المقومات والأدوار، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٤.

(١٢)* الدستور هو قانون الدولة الأساسي الذي يحدد أسس نظام المجتمع والدولة وتنظيم هيئاتها وتشكيلها، ونشاطها، وحقوق المواطنين وواجباتهم، ويمثل الدستور تطوراً مهماً في علاقة الدولة بالمواطن إذ يحقق عملية إخضاع الدولة للقانون باعتباره القانون الأساسي للدولة.

(١٣) مسيرة الحياة الديمقراطية، موقع مجلس الأمة الكويتي، مرجع سابق.

أما أصحاب الاتجاه الآخر، الذي يمثلته الدكتور عبد الله النفيسي، فيرون أن التجربة النيابية في دولة الكويت لم تأت نتيجة لتوازن اجتماعي أو طبقي أو خيار كويتي محض إزاء هذه التجربة، وإنما وليد هذه التشكيلة من الظروف، والتجربة الديمقراطية في الكويت جاءت بضغط بريطاني لا بمجرد ضغط داخلي، وهي من قبل عام الاستقلال ١٩٦١، فقد جاء إلى الكويت المبعوث البريطاني وليام لوس، سنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١، وتكلم مع أمير الكويت الراحل عبد الله الثالث^{(١٤)*}، وألح عليه بضرورة الشروع بالتجربة النيابية، وكان هناك وفد من الأسرة الحاكمة يعارض هذا التوجه، فصرّهم الأمير عبد الله الثالث، ملبياً المطلب البريطاني، وملبياً في نفس الوقت المطالب الداخلية للكويتيين بضرورة الشروع في تجربة نيابية^(١٥).

ويعد دستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢ دستوراً مكتوباً وجامداً؛ لأنه اشترط لإمكانية تعديله وتنقيحه شروطاً وإجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيداً من تلك المقررة في شأن القوانين العادية، ومن حيث أسلوب نشأته أو طريقة وضعه فهو دستور تعاقدية بين الحاكم والشعب.

لم تكن التجربة النيابية (الديمقراطية) والممارسة السياسية عموماً في الكويت بلا مشاكل أو أزمات، بل مرت ببعض المحطات المؤثرة والمهمة في تاريخها. وعلى مدى الأعوام الثلاثين منذ إعلان صدور الدستور وحتى الغزو العراقي (١٩٦١-١٩٩٠) شهدت الكويت ستة مجالس برلمانية (٦٣-٦٧-٧١-٧٥-٨١-٨٥)، وتوقفت الحياة النيابية الدستورية مرتين؛ الأولى عام ١٩٧٦ حيث حُلّ المجلس، وعُطلّ العمل ببعض نصوص الدستور، واستمرت حالة الفراغ الدستوري أكثر من أربع سنوات تراجعت فيها الحكومة عن فكرة تعديل الدستور بسبب المعارضة الشعبية لها، أما الأزمة الثانية فقد كانت في عام ١٩٨٦ حيث حُلّ المجلس

(١٤)* الشيخ عبد الله السالم الصباح هو مؤسس دولة الكويت الدستورية، فقد دشن أول برلمان في البلاد، وهو الحاكم الحادي عشر من أمراء آل الصباح ١٩٥٠-١٩٦٥. شهد عام ١٩٦١ في عهده استقلال الكويت، وإلغاء معاهدة الحماية المبرمة مع بريطانيا عام ١٨٩٩، واستبدلت بها معاهدة صداقة وتعاون، وأصبحت الكويت دولةً مستقلة ذات سيادة، وعضواً في جامعة الدول العربية في يوليو/تموز ١٩٦١. أجريت في عهده انتخابات لاختيار أول مجلس أمة بعد الاستقلال في يناير/كانون الثاني ١٩٦٣، وتوالت بعد ذلك المجالس النيابية. شكلت في عهده أول وزارة في الكويت بعد الاستقلال، وأجريت انتخابات عامة لاختيار عشرين عضواً يكونون المجلس التأسيسي الذي اضطلع بمهمة وضع الدستور. ١ عبد الله السالم الصباح مؤسس دولة الكويت الدستورية، موقع الجزيرة نت، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، تاريخ الاطلاع: ٦ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/k0vVd>

(١٥) عبد الله النفيسي: بداية التجربة الديمقراطية في الكويت، موقع alnefisi باليوتيوب، ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/G5N05>

مرة أخرى، وأوقف العمل بالدستور، وسط احتجاجات وضغوط شعبية مطالبة بعودة الحياة البرلمانية. وفي ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢ عادت مسيرة التجربة النيابية (الديمقراطية) بعد انقطاع دام أكثر من ست سنوات منذ عام ١٩٨٦، وبدأ المجلس ممارسة مهامه التشريعية والرقابية، بعد التحرر من الغزو العراقي الذي بدأ في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٠، حيث استمرت حكومة الشيخ سعد العبد الله السالم في تدبير شؤون البلاد من مدينة الطائف السعودية حتى ما بعد التحرير في ٢٦ فبراير/شباط ١٩٩١، وفي أبريل/نيسان ١٩٩١ صدر مرسوم أميري بتشكيل حكومة جديدة لإعادة الإعمار والبناء^(١٦).

والمجتمع الكويتي متعدد، ويشكل السُّنة الأغلبية، مع وجود أقلية شيعية، بالإضافة إلى فئة البدون^{(١٧)*}. ويبلغ عدد سكان دولة الكويت (٤,٦٠٩,٨٠٥)، عدد الكويتيين منهم (١,٣٩٤,٤٤٠)، وتبلغ نسبتهم من إجمالي عدد السكان (٣٠,٢٥٪)، في حين يبلغ عدد غير الكويتيين (٣,٢١٥,٣٦٥)، ونسبة (٦٩,٧٥٪)^(١٨).

(١٦) المرجع السابق.

(١٧)* البدون: فئة من سكان الكويت لا تحمل جنسية أي دولة، وبينما يعدون أنفسهم مواطنين كويتيين يجب أن ينالوا حقوق المواطنة كاملة ترفض الحكومة ذلك، وهو ما أدى إلى أزمة مجتمعية شائكة حقوقياً وسياسياً. ويُقسّم (البدون) في الكويت إلى مجموعتين؛ الأولى هي (عديمو الجنسية القانونيون)، وأصحابها لا يتمتعون بأي جنسية، وسيبقون كذلك إلى أن يُمنحوا الجنسية الكويتية، أو يكتسبوا جنسية دولة أخرى. أما المجموعة الثانية فهي فئة (عديمو الجنسية الفعليون)، وهم الذين تقول الحكومة الكويتية إنهم أخفوا جنسياتهم الفعلية ويصعب إثبات انتمائهم إلى أي دولة أخرى.

البدون في الكويت، موقع الجزيرة نت، ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس/آب ٢٠١٨. 4fiku/cutt.us

(١٨) الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إحصاء السكان اليومي، ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. <https://goo.gl/Ryfycu>

مجلس الأمة

يمثل مجلس الأمة الكويتي النواة الأولى والرئيسية للحياة السياسية في الكويت التي تعد نموذجاً متقدماً مقارنةً بمثيلاتها الخليجية، فعلى الرغم من عدم السماح بالتعددية السياسية بصورتها الحزبية المعروفة فإن التيارات السياسية حاضرة في المشهد الكويتي العام، وتؤدي أدوارها بلافتات متعددة، وتشارك في الانتخابات البرلمانية بفاعلية^(١٩).

يرتبط وجود مجلس الأمة ودوره باستقلال دولة الكويت عن بريطانيا، وتعود جذور المجلس إلى انتخابات ١٩٦١ من أجل المجلس الدستوري الذي وضع مسودة للدستور والأساس لانتخابات عام ١٩٦٣ التي جاءت بمجلس الأمة الأول. وأبرزت انتخابات ١٩٦٣ معارضة قوية في الكتلة الوطنية التي واجهت سياسة الحكومة في عدد من المجالات، وكان حضور المعارضة واضحاً في انتخابات ١٩٦٧ عندما اتهمت الحكومة بعدم نزاهة الانتخابات في محاولة لتقييد مجلس النواب^(٢٠).

ويتكون مجلس الأمة من خمسين عضواً يُنتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وتستمر ولايته الاعتيادية أربع سنوات، ويشترط الدستور الكويتي ألا يزيد عدد الوزراء الذين يعينهم أمير الدولة على ثلث عدد النواب البالغ عددهم ٥٠ عضواً (أي ألا يزيد على ١٦ وزيراً)، يختار المجلس الرئيس ونائبه في أولى جلساته، ولديه عدة لجان دائمة، ويعطيه القانون الحق لتكوين لجان استثنائية ترفع تقاريرها إلى رئيس المجلس.

ويمنع الدستور أعضاء المجلس المعينين من قبل أمير الدولة (الوزراء) في مجلس الأمة من حق التصويت، بهدف الحد من التأثير في قرارات المجلس والإخلال بمبدأ فصل السلطات.

(١٩) تقدير موقف، انتخابات مجلس الأمة الكويتي.. وفرص الاستقرار السياسي، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،

٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٧ أغسطس/آب ٢٠١٨. <http://cutt.us/FCH5Y>

(٢٠) الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، مجلس الأمة الكويتي، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، تاريخ الاطلاع:

٧ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://goo.gl/ZMyDHH>

جدول يوضح عدد المرات التي حل فيها أمير الكويت والمحكمة الدستورية مجلس الأمة مع بيان الأسباب الرئيسية وجهته.

المرّة	العام	السبب	جهة الحل
الأولى	1976	وصف الحل بأنه غير دستوري، وتوقف العمل ببعض مواد الدستور لعدم دعوة الأمير إلى انتخابات جديدة بحسب المادة ١٠٧.	أمير الكويت
الثانية	1986	وصف الحل بأنه غير دستوري، وتوقف العمل ببعض مواد الدستور لعدم دعوة الأمير إلى انتخابات جديدة بحسب المادة ١٠٧.	الأمير
الثالثة	1999	التعسف في استعمال الأدوات الدستورية من قبل أعضاء المجلس.	الأمير
الرابعة	2006	التصعيد والصدام بين المجلس والحكومة في قضية تقليص عدد الدوائر الانتخابية وتقديم استجواب لرئيس الوزراء.	الأمير
الخامسة	2008	كثرة استجواب الوزراء وصدام الحكومة مع المجلس واستقالة الحكومة.	الأمير
السادسة	2009	كثرة استجواب الوزراء وصدام الحكومة مع المجلس.	الأمير
السابعة	2011	كثرة الاستجوابات الموجهة لرئيس الحكومة والوزراء، وحادثة اقتحام مجلس الأمة واستقالة الحكومة، وتهم رشا النواب.	الأمير
الثامنة	2012	المحكمة الدستورية حلت المجلس المنتخب ٢٠١٢ وأعادت مجلس ٢٠٠٩ المنحل، ولكن أمير الكويت أعاد حله.	المحكمة الدستورية
التاسعة	2013	المحكمة الدستورية حلت المجلس بسبب عدم دستورية مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، وأقرت دستورية قانون نظام الصوت الواحد.	المحكمة الدستورية
العاشرة	2016	الظروف الإقليمية والتحديات الأمنية وانعكاسات أخطارها ومحاذيرها على الكويت.	الأمير

المصدر: تقدير موقف، انتخابات مجلس الأمة الكويتي.. وفرص الاستقرار السياسي، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مرجع سابق.

يتفق الإطار القانوني للانتخابات في الكويت مع المعايير الدولية إلى حد بعيد، إلا أن عدم المساواة في ثقل الصوت الانتخابي هو العيب الرئيس في هذا الإطار، وفقاً لمنظمة (ديموكراسي ريبورتنج إنترناشونال).

يشكل الافتقار إلى الأحزاب صعوبات هيكلية، ومحدودية صلاحيات البرلمان لا تتماشى مع الالتزامات الدولية، ومن ثم فالانتخابات لها تأثير محدود للغاية فيمن يعتلي كرسي الحكم. ويُفرض قيود على الحق في التصويت لكل من الجنود والمواطنين المتجنسين الذين منعوا من المشاركة في الانتخابات ٢٠ عاماً بعد التجنس^(٢١).

وقد شهدت مسيرة التجربة البرلمانية الكويتية بعض التجاوزات غير الديمقراطية، قد تكون انعكاساً لعدم تطور الإصلاحات الدستورية السياسية، ومتأثرة بموجة ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض البلدان أدت إلى تعزيز العلاقة بين المعارضة والسلطات الحاكمة. وتعود وقائع القضية إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١؛ حين دخل نواب بمجلس الأمة الكويتي (البرلمان) مبنى المجلس برفقة ناشطين سياسيين، عقب مظاهرة نظمتها المعارضة ضد رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر محمد الصباح.

التطور الدستوري

استمر النظام الدستوري الكويتي بالتطور خلال العقود الماضية، كما لاحظنا سابقاً في السردية التاريخية التي مر بها النظام، متفاعلاً مع الإراصاصات والتطلعات المحلية وتحديات البيئة الإقليمية، وصولاً إلى ١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٣، الذي شكل نقطة تحول في النظام الدستوري، بسبب الفصل بين رئاسة الوزراء وولاية العهد لأول مرة، فلم يعد ممكناً منذ ذلك الوقت لولي العهد تولي منصب رئيس الوزراء؛ ما حسن من إمكانية المساءلة، حيث عهد للشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح برئاسة الحكومة فيما احتفظ الشيخ سعد العبد الله بولاية العهد وقد كان العرف يجري - حتى ذلك التاريخ - على أن يتولى ولي العهد رئاسة مجلس الوزراء.

وفي عام ٢٠٠٦، في أعقاب وفاة الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح في ١٥ يناير/كانون

(٢١) مؤشر التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٦-٢٠١٧، مؤسسة برتلسمان، ترجمة مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٦١.

الثاني ٢٠٠٦ من ذلك العام، قام مجلس الأمة بدور فعال من خلال ممارسة صلاحياته الدستورية في أثناء أزمة انتقال الحكم التي طرأت بعد وفاة الشيخ جابر، ولما كانت ولاية العهد للشيخ سعد العبد الله السالم الصباح، فقد نودي به في مجلس الوزراء أميراً للبلاد؛ عملاً بالفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون توارث الإمارة.

ونظراً لظروفه الصحية التي حالت دون استطاعته تحمل أعباء الحكم قرر مجلس الوزراء تفعيل الإجراءات الدستورية والمقررة في المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة والمتعلقة بفقد الأمير القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته، وبعد أن ثبت لمجلس الوزراء فقدان الأمير لهذه القدرة، عرض الأمر على مجلس الأمة الذي وافق بالإجماع، بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، على تنحية الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح من منصب الإمارة.

ونظراً لخلو منصب ولي العهد آنذاك، ووفقاً للمادة الرابعة من قانون توارث الإمارة مارس مجلس الوزراء اختصاصات رئيس الدولة وقرر تزكية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لمنصب أمير دولة الكويت، وبجلسته المعقودة بتاريخ ٢٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ بايع مجلس الأمة بالإجماع الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أميراً للبلاد، وأدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بجلسة خاصة عقدت في اليوم ذاته.

وفي ٧ فبراير/شباط ٢٠٠٦ زكى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولياً للعهد، الذي أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٦. وبهذا حسم مجلس الأمة أزمة انتقال الحكم بثقة وباقتدار، ومارس دوره الدستوري من خلال تفعيل مواد الدستور وقانون توارث الإمارة.

فقد استحدث مجلس الأمة نظاماً انتخابياً جديداً، على غير رغبة الأمير، وشارك بدور حاسم في أزمة الخلافة. وفي عام ٢٠٠٩ وافق أمير دولة الكويت لأول مرة على السماح بامتنال أحد أعضاء السلطة التنفيذية، الذي كان رئيس الوزراء، لتحقيق برلماني؛ ما شكّل ضغطاً على رئيس الوزراء ودفعه للاستقالة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١ (٢٢).

التكتلات الديمقراطية

يتسم الحقل السياسي في المجتمع الكويتي بالتنوع الثقافي والإيديولوجي والاجتماعي، حيث ظهرت فيه مختلف التيارات السياسية والفكرية، بتصنيفاتها الإسلامية واليسارية والقومية والليبرالية، والتي تفاوت تأثيرها من وقت لآخر، بحسب تصاعد موجات تنظيماتها الأساسية في الساحتين الإقليمية والدولية. وقد اتصفت بيئة المشاركة السياسية في دولة الكويت بالقابلية والمرونة من قبل السلطات الرسمية، التي اعتمدت أسلوب إدارة الصراعات بين التيارات السياسية، والاستعانة ببعضها على بعض، في تثبيت نظام حكمها، بحسب أولوياتها، وتقديراتها لدرجة خطورة هذه التيارات، متجنباً مسايمة أساليب الأنظمة القمعية.

أسهمت مجموعة من العوامل الداخلية في تهيئة البيئة الكويتية للمشاركة السياسية، مع مواءمتها أو ضبطها مع القيم القبلية والأعراف الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع الأبوي والتفويضي في إدارة الشؤون العامة لتلك المكونات، وتمثيلها لدى الأطراف الأخرى، سواء كانت السلطة أو مكونات الجوار الاجتماعية، ومن هذه العوامل طبيعة مكونات المجتمع المتعددة بخصائصها الاجتماعية والفكرية، ونظام الحكم التشاركي بالتناوب، ومنظومة الاقتصاد القائمة على صيد البحر واللؤلؤ والزراعة والتجارة وحياة الرعي والتنقل، هذه كلها عوامل أسهمت في فرض أسلوب التوافق والمشاركة بين مكونات المجتمع الكويتي، فجاءت العوامل الخارجية والقابلية متوفرة، وهي وفود اللاجئين الفلسطينيين، والكوادر العربية التي استقدمت للتدريس والعمل الإداري والمهني، وكثير منها سبق لها أن انخرطت في بلدانها بالتيارات السياسية والفكرية، حيث انتقلت إلى الكويت بأفكارها ونشاطها التعبوي، بالإضافة إلى دور الكويتيين العائدين من الخارج محملين بالإيديولوجيا الثقافية والسياسية.

لم يتوقف التنوع في المجتمع الكويتي المسيس حول التصنيفات التقليدية؛ إسلاميين ويساريين وقوميين وليبراليين، ولا على النمطين المعهودين على مستوى الصنف الواحد؛ ومن ضمنهم الإسلاميون الحركيون والأصوليون (السلفيون)؛ وإنما عرفت الكويت تنوعاً مسبقاً داخل هذه الأقسام، حيث تعد الساحة الكويتية الأولى في ولوج السلفيين في ميدان العمل السياسي المباشر، وبالأساليب الحديثة مقتدين بتجربة جماعة الإخوان المسلمين، بعد سنوات من إنكار

مشروعية العمل السياسي والتنافس على المواقع السياسية، والأكثر من ذلك أن الحقل السلفي تجاوز الانقسام الثنائي بين الأصوليين والحركيين الجدد، إلى تنوع داخل حقل السلفيين ممارسي العمل السياسي الرسمي.

وعادة ما تتكتل الكتل السياسية بتوجهاتها الفكرية والسياسية المختلفة، في كتلة أكبر، سواء قبل الانتخابات أو في داخل مجلس الأمة، ككتل معارضة وموالاة. وثمة ظاهرة في التجربة البرلمانية الكويتية تتمثل في تكرار فوز البرلمانين أعضاء مجلس الأمة وتوارث بعض المقاعد، مع الإقرار بحصول تغيير في نتائج الانتخابات الأخيرة ٢٠١٦.

الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)

هي كتلة سياسية كويتية أسست بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي في عام ١٩٩١، وتعرف اختصاراً بـ(حدس)، وكان إعلان تأسيسها في عام ١٩٨٩، لكن الغزو العراقي وعوامل أخرى أجلت التأسيس إلى ١٩٩١، وبعد تحرير الكويت جاءت هذه التسمية لتؤكد الالتزام بالنظام الدستوري وتنمية القيم الإسلامية للمجتمع الكويتي.

تتبنى الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) الخط الإسلامي السياسي، وغالباً ما تشارك الحركة في انتخابات مجلس الأمة والبلدية وانتخابات اتحادات الطلاب، ولها أعضاء يمثلونها في مجلس الأمة الكويتي، وكما سنرى فقد سبق للحركة أن لجأت إلى مقاطعة انتخابات مجلس الأمة، مع ملاحظة ترجيح المشاركة لديها عن المقاطعة.

أسس الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) عدد من الشخصيات الكويتية المعروفة بالاهتمام بالشأن العام، وكان في المقدمة: الشيخ جاسم المهلهل، وعيسى الشاهين، والدكتور ناصر الصانع، والمهندس مبارك الدويلة، وأمثالهم من أبناء التيار الإسلامي بالكويت.

وللحركة الدستورية الإسلامية امتدادات فكرية وتنظيمية قديمة في المجتمع الكويتي، وتصنف على أنها متأثرة بأفكار جماعة الإخوان المسلمين، ويشاع أن امتداداتها كانت ضمن التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين؛ حيث تعود البدايات الأولى لوجود فكر جماعة الإخوان في الكويت إلى أربعينيات القرن الماضي، حيث وجدوا البيئة الدينية مهيأة لنشاطهم الفكري، من

خلال شبكة مكونة من اقتصاديين بارزين وشيوخ، ينحدرون من طبقة مثقفة، وقد حافظوا على علاقة ودية مع السلطة^(٢٣).

وقد أولى الإخوان اهتماماً بقطاع التعليم؛ من خلال بناء المدارس وتحديث المناهج الدراسية، حيث شكل هذا القطاع حقلاً للتوظيف واستقدام الكوادر المؤهلة من خارج الكويت. وبعد رجل الأعمال الكويتي، عبد العزيز علي المطوع، الذي التقى بمؤسس جماعة الإخوان المسلمين حسن البنا، أول المؤسسين للعمل الحركي في الكويت، تحت اسم (جمعية الإرشاد الإسلامي)، عام ١٩٥٢، وقد ساعدهم إخوان من العراق وسوريا وفلسطين^(٢٤).

كانت العلاقة إيجابية بين الحركة والسلطات الكويتية، ولم تكن حساسية الأنظمة السياسية في دول الخليج تجاه الحركة الإسلامية، وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، موجودة، بل لقد نشأ تعاون فيما بين الطرفين في سبيل مقاومة التحديات التي كانت تشكلها القوى القومية واليسارية بمختلف توجهاتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وهو ما عزز من علاقة الطرفين وحققا مصالح مشتركة على الصعيدين المحلي والإقليمي حينها.

مرت الحركة بحالات من الصعود والهبوط، متأثرة بطبيعة تكوين الحركة ووجود بعض الكوادر غير الكويتية فيها. وشكل الموقف من الغزو العراقي للكويت محطة فارقة في مسيرة الحركة وعلاقتها بجماعة الإخوان المسلمين، فقد انعكست التطورات السياسية على الساحتين الكويتية والإقليمية منذ ذلك الوقت على علاقة الكويتيين بجماعة الإخوان، حيث أريد من تأسيس الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) تثبيت وتأکید الانتماء والاهتمام الوطني لقيادتها ومنتسبيها.

تنطلق الحركة الدستورية الإسلامية من ثلاث دعائم أساسية:^(٢٥)

- أولاً: الإسلامية؛ فهي تسعى جاهدة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، وتنطلق

(٢٣) كارين لحود ططر، الإسلام والسياسة في الكويت، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص ٥٥.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٢٥) تعريف بالحركة الدستورية الإسلامية، موقع الحركة الدستورية الإسلامية، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ١٣ أغسطس/ آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/QUk9b>

في رؤاها الوطنية الإصلاحية المختلفة من تعاليم الدين الإسلامي، بوصفه نظاماً شاملاً لجوانب حياة المسلم كلها.

- ثانياً: الدستورية؛ فهي تلتزم باعتبار دستور ١٩٦٢ القانون الأساسي الواجب الاحترام والاتباع في الدولة، وتدافع عن حقوق المواطنين والمقيمين الدستورية، داعمة جهود تطويره لمزيد من المشاركة الشعبية والحريات العامة.

- ثالثاً: الشعبية؛ فالحركة كيان شعبي، يدار من متطوعين من أبناء الشعب الكويتي، ويستهدف تحقيق المصلحة العامة للشعب، بعيداً عن المصلحة الشخصية لمجاميع الضغط وعصابات الفساد المنظمة.

الحركة الدستورية الإسلامية شاركت في جميع انتخابات مجلس الأمة (الشرعية) منذ ١٩٩٢، وحصدت مقاعد برلمانية عديدة في مسيرتها الطويلة، وقام ممثلوها في البرلمان بتقديم وإقرار العديد من التشريعات الوطنية الهامة.

تعرضت علاقة الحركة الدستورية الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين في مصر وبعض فروع التنظيم للضرر، بسبب موقف الجماعة الرافض لتدخل القوات الأجنبية في تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي، على الرغم من أن التنظيم الدولي نشر في اليوم الأول لغزو الكويت (الثاني من أغسطس/آب ١٩٩٠) بياناً يدين فيه قرار صدام حسين ويدعوه إلى سحب جيشه الفوري. لكن التنظيم الدولي تبنى موقفاً آخر عند إطلاق عملية (عاصفة الصحراء) التي شنتها قوى التحالف الدولي بغرض تحرير الكويت في ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩١، ينتقد فيه وجود القوات الأجنبية في شبه الجزيرة العربية ويدعو إلى الاحتراس من تدخل البلاد الأجنبية في الشؤون الداخلية للمسلمين^(٢٦).

ولم تلتزم فروع الإخوان المسلمين في الأقطار العربية بموقف التنظيم الدولي، فقد أيد كل من فرع الكويت وفرع العراق موقف الكويتيين، ودعموا كل فعل يهدف إلى تحرير الكويت، وشكلت لجان شعبية لمناصرة الشعب الكويتي، كما حدث في اليمن.

(٢٦) سامي ناصر الخالدي، الأحزاب الإسلامية في الكويت: الشيعة، الإخوان، السلف، الكويت، دار النبأ، ١٩٩٩، ص ١٨٢.

عقب ثورات الربيع العربي، التي اندلعت نهاية عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١، تعرضت الحركة الدستورية (حدس)، التي كانت تتمتع بدور بارز في الحياة السياسية الكويتية للكثير من الضغوط والتحديات، على الرغم من أن الحركة الدستورية الإسلامية كانت تشارك منذ أمد بعيد في الانتخابات البرلمانية، كما ذكر آنفاً، فقد تسبب ظهور الأحزاب السلفية الحركية مؤخراً في الطيف الإسلامي، وتنامي الحكم الاستبدادي في البلاد، وقمع جماعة الإخوان المسلمين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تسبب في خسائر إضافية للحركة، وحدّ من قدرتها على المشاركة السياسية، فقاطعت انتخابات عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. لكنها أعلنت، في مايو/ أيار ٢٠١٦، أنها قررت المشاركة في الدورة التالية من الانتخابات البرلمانية. وفي انتخابات ٢٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦، كان أدائها جيداً وحصدت أربعة مقاعد من أصل خمسة، في حين فازت المعارضة الأوسع بنحو نصف المقاعد.

برّر قادة الحركة العودة إلى المشاركة بتعابير واقعية وعملية، فقالوا إن المقاطعة سمحت للبرلمان بتبرير سلسلة من القوانين الارتكاسية، وباعدت الحركة عن المجتمع الكويتي. والحال أن الليونة الحيوية لهذه الحركة وقابليتها للتأقلم رسخت حضورها كطرف طبيعي في النظام السياسي الكويتي، تماماً كما أن هذه العودة أكدت قدرة السياسات الكويتية على مقاومة الضغوط الموجهة ضد جماعة الإخوان من الشركاء الأقوى في مجلس التعاون^(٢٧).

توجد علاقات تكاملية بين الحركة الدستورية وجمعية الإصلاح الاجتماعي التي أسست في عام ١٩٦٣، وتعد من أكبر وأقدم جمعيات النفع العام في الكويت؛ وكانت امتداداً طبيعياً لجمعية (الإرشاد) التي أسست عام ١٩٥٢.

وتركز برامج جمعية الإصلاح الاجتماعي على أهداف معينة:

- المساهمة في تعزيز الاتجاهات الإيجابية لجميع شرائح المجتمع نحو عمل الخير والاستقامة وشغل أوقات الفراغ بما يفيد وينفع.
- الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المختلفة فيما يعود بالخير على المصلحة العامة.

(٢٧) مارك لينش، آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان، مركز كارنيغي للسلام، ١٦ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس/ آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/OFoeY>

- توفير البيئة التربوية والدعوية الصالحة للشباب والمجتمع التي تسهم برفع المستوى التربوي والإيماني للفرد والمجتمع.
- ترسيخ قيم المجتمع وأخلاقه وعاداته الإسلامية، والمحافظة على نسيجه الاجتماعي، ومكافحة الآفات الاجتماعية والعادات الضارة والمحرمات.
- تشجيع أعمال البر والخير، ومناصرة الحق والعدل في ظل المبادئ الإسلامية.
- جمع الأمة على مبادئ الإسلام ودعوتها للأخذ به عقيدة ومنهجاً وسلوكاً.
- المساهمة في تطوير المناهج للجهات المختصة في كل الشؤون؛ كالتربية والتعليم والإعلام، فيما يعود بالخير على المصلحة العامة وفقاً للتشريع الإسلامي.
- المساهمة في إيجاد الحلول الناجعة للمعضلات التي تواجه المجتمع الإسلامي، والسعي نحو تحقيقها.

وجمعية الإصلاح مهيكلية ومركزة بشدة ومتحدة، ومنظمة على أساس تقسيم العمل الواضح (نشاطات خيرية وسياسية واجتماعية وثقافية وإعلامية ومالية)، وهي مؤلفة من وسطاء لربط الإدارة مع مختلف المستويات. ومجلس الشورى هو السلطة العليا التي تدير جميع فروع الحركة، وهو ينسق مختلف الهياكل المستقلة بذاتها، ويضع الاستراتيجيات، وينشر المعلومات، ويقوم بالعمل الدعائي، ويتدع هوية جمعية، ويستفيد من امتياز الوصول إلى صانعي السياسات^(٢٨).

نقاط القوة

- الظهور المبكر في الحياة السياسية الكويتية وإقامة تحالفات سياسية واجتماعية، ورصيد من الإنجازات في تشكيل المؤسسات، والاستفادة منها. وتتمتع الحركة بكفاءة إدارة كوارها لبعض المؤسسات الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني، لعل أبرزها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وبيت الزكاة.

- أنها تتمتع بترابنية وهيكلية تنظيمية محكمة، فرضت درجة عالية من التجانس والتساوق الإيديولوجي والسلوكي على أعضائها.

(٢٨) كارين لحود ططر، الإسلام والسياسة في الكويت، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.

- تبنت إيديولوجية وسطية، حددت طبيعة ممارساتها السياسية وعقيدتها الدينية، واعتمدت على مرجعية متراوحة من المفكرين والمثقفين.
- تمتلك الجماعة عدداً من المؤسسات الكبيرة والفاعلة، وتعد جمعية الإصلاح الاجتماعي من أبرزها، وكذلك الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية واتحادات الطلاب.
- رصيد من التحالفات السياسية، سواء مع السلطة أو المعارضة، بمختلف توجهاتها الفكرية والطائفية.
- الفوز المتكرر في اتحادات الطلاب، وبعض النقابات الأخرى.

نقاط الضعف

- فقدت الحركة القدرة على تمثيل الأغلبية السنية الذي عرفت به سابقاً، نتيجة دخول بعض الجماعات السلفية حقل التنافس السياسي.
- الخشية من الرغبة في التصعيد المتعلق برفع سقف المطالبة بالإصلاحات الدستورية والسياسي، التي ظهرت في أثناء الربيع العربي بين الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، أضعف قدرة الحركة على المبادرة وأهدر عليها فرص.
- تركز أعضاء (حدس) في أبناء التيار الإسلامي، ومحدودية الخروج من دائرتها إلى دائرة الحركة الوطنية.
- وقوع الحركة الدستورية في بيئة إقليمية معادية لتوجهها السياسي، تعتمد تصنيفها ضمن شبكة تنظيمية إقليمية، وتعمل القوى الإقليمية على تحريض السلطات الكويتية للتضييق على الحركة الدستورية والمؤسسات التابعة لها، وتشويه رموزها.

الجماعة السلفية

تعد الحركة السلفية في دولة الكويت من أوائل الجماعات والحركات السلفية التي اقتحمت ميدان العمل السياسي والمشاركة السياسية، وتحديدًا المشاركة الانتخابية، مدفوعة بعدد من العوامل التي كان لجماعة الإخوان المسلمين الدور الأبرز فيها؛ من حيث الإلهام والتنافس،

ولتأثر كثير من الشيوخ السلفية بأدبيات الإخوان المسلمين وسلوكياتهم، وانتساب بعضهم إليها قبل أن يعتزلوها ويتبنوا الاتجاه السلفي، والعكس صحيح؛ فقد استطاعت الجماعة استقطاب بعض الرموز السلفية إلى صفها.

تعود بدايات السلفية في الكويت إلى تأثرها بالدعوة الإصلاحية للشيخ محمد عبد الوهاب، الذي تنتسب إليه ما يطلق عليها بالدعوة (الوهابية)، التي عرفت بداية في المملكة العربية السعودية، ومنها انتشرت إلى دولة الكويت كامتدادات لتفاعلات القبائل العربية (الريفية)، فقد اقتصر ظهورها في المناطق غير الحضرية في دولة الكويت، لكون مجتمعات الأخيرة تجارية، وفيها تيارات ثقافية وسياسية من قبل.

كانت الحركة السلفية في البدايات الأولى في الكويت عفوية وتركز جهودها حول الدعوة الإسلامية وتصحيح العقيدة من الشريكات، وكانت الأسرة الحاكمة في الكويت لا تشجعها؛ خشية من أن تسهم مستقبلاً في تشكيل نفوذ للأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية، التي كان حكامها يتبنون دعمها؛ لكن آل الصباح تعاملوا معهم لاحقاً لتقويض جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تحتكر تمثيل الفضاء الإسلامي^(٢٩).

وفي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي؛ القرن العشرين، بدأ رموز السلفية يزداد تباينهم مع جماعة الإخوان المسلمين، وتحديدًا حول الرؤية والموقف من الجماعات الصوفية وممارساتها، ومن ثم اتجه بعض السلفيين للتنظيم الحركي.

بدأت السلفية في الكويت بوصفها أيديولوجيا دينية في نهاية حقبة الستينيات، وما لبثت أن تعززت مواقعها بعد الثورة الإيرانية، ومحاولة النظام الإيراني تصدير الثورة للداخل الكويتي، وخلال عقد الثمانينيات تعرّضت الكويت للعديد من الهجمات الإرهابية التي نفذتها الجماعات الإرهابية الموالية لإيران^(٣٠).

وثُعدّ جمعية إحياء التراث الإسلامي^(٣١) ١٩٨١، أول كيان تنظيمي يجمع سلفي الكويت،

(٢٩) كارين لحد ططر، الإسلام والسياسة في الكويت، مرجع سابق، ص ٨١-٨٧.

(٣٠) محمد الدابولي، التجمع السلفي الكويتي.. بين الصعود والانحسار، موقع المرجع دراسات وأبحاث حول الإسلام الحركي، ١٩ مايو/أيار ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٩ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/r1zrg>

(٣١)* الجماعة السلفية، المعروفة أكثر باسم إحياء التراث، تُميّت تيمناً بجمعتها الخيرية العابرة للأوطان، جمعية إحياء

وقد أُسس بدعم من الدولة الكويتية والتجار الأثرياء ممن تبَنوا الفكر السلفي على يد الداعية السلفي، مصري المولد كويتي الجنسية، عبد الرحمن عبد الخالق^{(٣٢)*}، إلا أنها أخذت طابعاً خيراً من حيث جمع التبرعات من التجار والأثرياء وإعادة توزيعها.

بتولي عبد الرحمن عبد الخالق زمام الأمور بالجمعية أخذت السلفية في الكويت طورها الحركي مهمة بالشأن السياسي في الفكر السلفي وضرورة طرق أبواب الاحتجاج، وبعد تحرير الكويت من العراق عاد التيار السلفي الكويتي طوره الأصولي، وهو ما أصبح مصدر ضيق للسلفيين الحركيين بالكويت^(٣٣).

وطوال حقبة الثمانينيات احتضنت جمعية إحياء التراث مكونات التيار السلفي الكويتي كافة، سواء كان أصولياً أو حركياً، إلا أنه في مرحلة ما بعد حرب الخليج الأولى ظهر العديد من التوجهات الحركية السياسية، التي تُطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وتغيير نظم المجتمع.

كانت الجماعة السلفية المستفيد الرئيس من سلسلة الحُضَّات السياسية التي أعقبت انتفاضات الربيع العربي عام ٢٠١١؛ ففي حين أن الاحتجاجات في الكويت لم تؤدِّ إلى تغيير فوري للنظام، فإنها ألهمت تياراً معارضاً متعدّد الأوجه طالب بالإصلاح السياسي ووضع حد للفساد. واشتملت هذه المعارضة، التي أسقطت الحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، على مجموعات قبلية، وإسلاميين، وشخصيات ليبرالية. وقد قطع الإخوان حلفهم السابق مع النخبة الحاكمة وانضموا إلى التظاهرات، فأتهموا، على السنة نواب وصنّاع رأي مقرّين من الحكومة، بأنهم الجهة المنظّمة الأساسية للاحتجاجات^(٣٤).

التراث الإسلامي.

(٣٢)* غادر عبد الرحمن عبد الخالق بلده الأصلي مصر في شبابه للدراسة في المملكة العربية السعودية. وقد انتسب إلى السلفية في أثناء دراسته في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في شبابه، ويقال إنه كان مقرّباً من جماعة الإخوان المسلمين السعودية، التي أثرت في تفكيره بصورة عميقة. وصل عبد الخالق إلى الكويت عام ١٩٦٥ للعمل مدرّساً لطلاب المرحلة الثانوية، وسرعان ما أصبح مرجع الحركة السلفية الوليدة.

يُعَدّ الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق واحداً من أهم المفكرين السلفيين المعاصرين، وألّف عشرات الكتب عن الوسائل التي على السلفيين تنفيذ نشاطهم السياسي والاجتماعي من خلالها.

سلطان بال، السلفية الكويتية ونفوذها المتنامي في بلاد الشام، صدى معهد كارنيغي للسلام، ٧ مايو/أيار ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/PU5SU>

(٣٣) محمد مختار قنديل، الممولون المنسيون.. هل يقود سلفيو الكويت السلفية العالمية؟، موقع إضاءات، ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١١ أغسطس/آب ٢٠١٨. <http://cutt.us/wDPmc>

(٣٤) المرجع السابق.

التجمع السلفي الإسلامي

هو تجمع سياسي سني سلفي في الكويت، برئاسة خالد سلطان بن عيسى، أُسس عام ١٩٨١، ويهدف إلى أسلمة القوانين وتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع شؤون الأمة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالموعظة الحسنة، ونصرة قضايا المسلمين، والعمل على إصلاح شؤون الأمة، ومحاربة الفساد، والمساهمة في التنمية المجتمعية والاقتصادية^(٣٥).

والتجمع السلفي يتبع جمعية إحياء التراث، التي تنفي ارتباطها به، إعلامياً، حتى لا تقع تحت طائلة القانون الكويتي الذي يحظر على جمعيات النفع العام التدخل في السياسة أو المشاركة في الانتخابات، وقد أسسه السلفيون بعد تحرير الكويت عام ١٩٩٢ ليكون الواجهة السياسية للجمعية^(٣٦).

ويعد (التجمع السلفي الإسلامي)، جناح سياسي وممثل، للجماعة السلفية التي تشارك في السياسة البرلمانية الكويتية منذ عام ١٩٨١. وفي حين أن جمعية إحياء التراث الإسلامي والتجمع السلفي الإسلامي هما كيانان منفصلان رسمياً، فإنه سرٌّ معروف أنهما جناحان مؤسسان للجماعة السلفية يجمع بينهما ترابطٌ وثيق، حتى إن موظفين من جمعية إحياء التراث الإسلامي يتولون، في بعض المناطق الكويتية، تنظيم الحملات الانتخابية للتجمع السلفي الإسلامي^(٣٧).

المشاركة الانتخابية^(٣٨)

أول مشاركة للتجمع السلفي كانت في الانتخابات البرلمانية الكويتية في ١٩٨١، ونجحت حينها في الحصول على مقعد واحد، أما في مجلس ١٩٨٢ فحصل التيار على مقعدين، وفي مرحلة ما بعد الحرب لم يكن للتجمع حضور انتخابي بارز؛ إذ قد يفوز بمقعد أو اثنين أو لا شيء، إلا أن الصعود الكبير لـ (التجمع) كان في انتخابات مجلس الأمة في مايو/أيار ٢٠٠٨؛ إذ

(٣٥) ويكيبيديا، إعادة تحرير. <http://cutt.us/UbUuH>

(٣٦) رجب الدمنهوري، الحالة السلفية في الكويت.. البدايات والمآلات، موقع لجينات، ١١ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، تاريخ الاطلاع: ١٦ أغسطس/آب ٢٠١٨. <http://lojainiat.net/c-1681>

(٣٧) سلطان بال، هدية الأمير: سلفيو الكويت يدفعون الثمن بعد منحهم دوراً أكبر، معهد كارنيغي للسلام، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/fi61x>

(٣٨) محمد الدابولي، التجمع السلفي الكويتي.. بين الصعود والانحسار، مرجع سابق.

نجح حينها التيار السلفي، وفي المقدمة منه (التجمع السلفي)، وحصد نحو ١٠ مقاعد تقريباً، فيما حصد التيار الإسلامي تقريباً نصف مقاعد البرلمان.

نقاط القوة

- الخبرة والرصيد التراكمي، والعلاقات الإيجابية مع السلطات الحاكمة، حيث يعد التيار السلفي الكويتي بشقيه؛ الأصولي والحركي، من أقدم التيارات السلفية وأكثرها حداثة في التعامل مع الشأن السياسي، ويتمتع التيار السلفي بعلاقات إيجابية مع الأسرة الحاكمة، بوصفهم حلفاء دائمين، وهو ما وفر له امتيازات مادية ووظيفية على حساب التيار الإسلامي الحركي (حدس).

- امتلاكه لعدد من منظمات المجتمع المدني، التعليمية والإغاثية، وبعض المؤسسات الاستثمارية.

نقاط الضعف

- لشكوك في انحياز مواقفهم لناحية السلطة، نظراً لتمييز علاقتهم (السلفيين) بالأسرة الحاكمة ونظرة المجتمع والمكونات السياسية إليهم على أنهم حلفاء دائمون للسلطة، وفق منطلق معتقدتهم بضرورة طاعة ولاة الأمر، وهو ما يضعف من صورة الجماعة ومصادقية مواقفها.

- تراجع حصاد التجمع السلفي في انتخابات أعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٣، تراجعاً كبيراً، انعكس سلباً على الوجود السلفي في مجلس الأمة؛ إذ كان لا يتعدى عدد المقاعد التي يحصل عليها التجمع السلفي ٣ مقاعد، وفي انتخابات ٢٠١٦، فشل التجمع تماماً في الحصول على أي مقعد.

- مشاركة التيار السلفي وطبيعة أدائه في أثناء المشاركة السياسية أفقدته ميزته عن غيره من التيارات الإسلامية الحركية، التي طالما صور التيار السلفي نفسه بديلاً عنها منهجاً وممارسة.

- النشاط الخارجي للسلفيين كشف عن رغبة في التمدد الخارجي والتحول إلى تنظيم عابر للحدود، متطلع إلى أداء دور سياسي إقليمي؛ فقد بنى السلفيون الكويتيون شبكات واسعة

عابرة للحدود الوطنية من خلال دعم الجماعات السلفية مالياً في جميع أنحاء العالم، ما يجعلهم من الممولين الرئيسيين للحركة الدولية، وقد وُفّر لهم هذا الأسلوب في العمل نفوذاً كبيراً في الحركة السلفية على المستوى العالمي. وتجمع مختلف الجماعات السلفية الكويتية أموالاً ضخمة من المواطنين الكويتيين لرعاية مجموعة متنوعة من الجماعات السلفية المسلحة في سورية، وهو ما أسهم فيما حدث من شرذمة وطائفية داخل المعارضة السورية المسلحة^(٣٩).

- الانشقاقات في صفوف التيار السلفي، وتعدد الكيانات الممثلة له أفقدته وحدته وثقله السياسي.

وثبّر نتائج الانتخابات الأخيرة معاناة التيار السلفي (التجمع السلفي) من حالة الانحسار الشعبي والتنظيمي؛ وذلك لأسباب عدة^(٤٠):

- الانقسام السلفي السلفي: منذ عام ١٩٩٦ والتيار السلفي منقسم على ذاته، وأثر ذلك في أدائه الانتخابي، فالتيار الحركي عادة ما كان يدفع بمرشحين له، في الانتخابات التشريعية ١٩٩٩، مثل (وليد الطبطبائي)؛ ما قلل من حظوظ وفرص التجمع السلفي، ممثل السلفية الاصولية.

- انقسام التنظيمات: المشهد الإسلامي منقسم على ذاته بين تنظيمات سنية وأخرى شيعية، والتيارات السنية منقسمة على ذاتها؛ ما بين سلفي وإخوان، فمثلاً نجحت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) المحسوبة على الإخوان، في الحصول على ٤ مقاعد، وهو ما خصم من رصيد التجمع السلفي^(٤١).

حزب الأمة

أسس حزب الأمة كأول حزب سياسي في الكويت ومنطقة الخليج عامة، في ٢٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، حيث يمنع تكوين الأحزاب، وكانت بداية الحزب عندما قام عدد من الشخصيات الإسلامية المحسوبة على تيار السلفية العلمية بتقديم طلب إلى رئيس مجلس الوزراء

(٣٩) سلطان بال، السلفية الكويتية ونفوذها المتنامي في بلاد الشام، صدى معهد كارنيغي للسلام، ٧ مايو/أيار

٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/PU5SU>

(٤٠) محمد الدابولي، التجمع السلفي الكويتي.. بين الصعود والانحسار، مرجع سابق.

(٤١) محمد الدابولي، المرجع السابق.

الكويتي، الشيخ صباح الأحمد، يطلبون فيه إشهار حزب سياسي باسم (حزب الأمة)، وتزامن مع طلب تأسيس الحزب طلب آخر قدم إلى رئيس مجلس الأمة وأعضاء المجلس لدعم هذا التوجه وإقرار قانون إشهار الأحزاب السياسية^(٤٢).

وبمجرد إشهار الحزب وُجِّه له اتهام بمخالفة القانون الكويتي، واتهم مؤسسوه أيضاً بالسعي لتغيير نظام الحكم.

يرأس الحزب حاكم المطيري، ومن مؤسسيه وأعضائه: سيف الهاجري، وعواد الظفيري، وفيصل الحمد، وساجد العبدلي، ومحمد الخنين، وارشيد الظريان، ومحمد المبارك، وحامد الحمدان.

وحول علاقتهم بالحركة السلفية العلمية في الكويت قال المؤسسون: «لسنا فرعاً عن الحركة السلفية العلمية، بل نحن مظلة جديدة يوجد فيها إسلاميون من تيارات متنوعة، والحركة السلفية العلمية ستبقى على ما هي عليه بوصفها حركة علمية فكرية اجتماعية بالدرجة الأولى».

لم تؤثر الاتهامات التي وجهت للحزب وقياداته بمخالفة القوانين، حيث قرر في عام ٢٠٠٨ خوض الانتخابات البرلمانية بـ ١٢ مرشحاً خسروا جميعهم، وهو ما دفع الحزب لإعلان عدم المشاركة في الانتخابات إلا في إطار حكومة شعبية منتخبة، وعليه فقد قاطع انتخابات ٢٠٠٩، ولكن الحقيقة التي أقرتها الأوضاع في الكويت آنذاك أن الحركيين لم يكونوا بنفس درجة تأثير الأصوليين، إذ كانوا مختلفين شيئاً ما عن الساحة عربياً ومحلياً^(٤٣).

تعرض الحزب للعديد من الخلافات بين مؤسسيه حول جملة من القضايا المحلية والمواقف الإقليمية، سواء تلك المتعلقة باتهام بعض قياداته بسوء استغلال مواقعهم داخل الحزب لمصالح شخصية، أو المتعلقة بالدخول في تحالفات مع قوى المعارضة، إضافة إلى الاتهامات الموجهة لرئيس الحزب حاكم المطيري (المقيم خارج الكويت) بإساءة العلاقة مع المملكة العربية السعودية.

(٤٢) حزب الأمة الكويتي.. طموحات وصراعات السلفية العلمية، بوابة الحركات الإسلامية، ١٨ مايو/أيار ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مايو ٢٠١٩. <https://cutt.us/QO5rX>

(٤٣) محمد مختار قنديل، الممولون المنسيون.. هل يقود سلفيو الكويت السلفية العالمية؟، مرجع سابق.

يعد سقف المطالب التي يتبناها حزب الأمة عالياً مقارنة بما اعتادت المكونات السياسية والاجتماعية في دولة الكويت - سواء الليبرالية منها أو الإسلامية - على المطالبة به؛ حيث يدعو إلى تعديل الدستور بحيث يسمح صراحة بتأسيس الأحزاب السياسية والتداول السلمي للسلطة، وحق الأمة في اختيار الحكومة والسلطة اختياراً حراً مباشراً، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمالية، وضمان استقلال القضاء وشمولية مرجعيته الشرعية، وعدم خضوعه للسلطة التنفيذية إدارياً أو مالياً، إضافة إلى تأييد حقوق المرأة في الانتخاب والترشح وغيرها^(٤٤).

الكتلة الشيعية

يعد الشيعة أقلية بين مكونات المجتمع الكويتي، وتعود أصولهم إلى قبائل عربية، وبعضهم قدموا من إيران، وليست هناك إحصائيات محددة حول نسبتهم من إجمالي عدد السكان، لكن التقديرات تشير إلى أن الشيعة يشكلون نحو ربع سكان الكويت.

في عام ١٩٦٣ ظهر أول وجود علني للتنظيم الديني الشيعي في الكويت متمثلاً بـ (جمعية الثقافة الاجتماعية)، التي ظهرت في عهد الاستقلال، والتي تمثل مختلف الجماعات الشيعية، وتعد هيئة شبه سياسية، وقد اتخذها الشيعة واجهة اجتماعية ودينية، على الرغم من أنها مسجلة رسمياً كهيئة خيرية^(٤٥). وانتظمت الحركة الإسلامية الشيعية في تيارين أساسيين؛ الدعوة والشيرازي، وكانوا يفتقرون إلى هيكل سياسي حتى مطلع السبعينيات وقدم قيادات حزب الدعوة فارين من قمع النظام العراقي.

ومنذ ذلك الحين يمارس الشيعة السياسة كغيرهم من القوى السياسية في دولة الكويت، من خلال جمعيات ومنظمات مدنية سياسية، لعدم سماح السلطات بتكوين الأحزاب؛ ومن أبرز هذه الجمعيات التحالف الإسلامي الوطني، وهيئة خدام المهدي، وجماعة دار الزهراء التي تمثل كبار تجار الشيعة، إلى جانب تجمع علماء المسلمين الشيعة في الكويت، وحركة التوافق الوطني الإسلامية، وغيرها.

(٤٤) حزب الأمة الكويتي.. طموحات وصراعات السلفية العلمية، مرجع سابق.

(٤٥) فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٩، ص

فعقب اندلاع الثورة الإيرانية وتبني قيادتها شعار تصدير الثورة، تأثر بعض شيعة الكويت، وخصوصاً فئة الشباب، ولا سيما المنتمين إلى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى، مشككين تياراً ثورياً يطمح إلى الإطاحة بالأنظمة المحافظة واستبدالها بنظام جمهوري إسلامي، متخذاً من النموذج الإيراني مثلاً له^(٤٦)، وقد تمكن هذا التيار من الإطاحة بالتيار التقليدي المؤسس لجمعية الثقافة الاجتماعية، وإن كانت أسباب الصراع سابقة لاندلاع الثورة الإيرانية لكنها بالتأكيد أسهمت في تعزيز فرص التيار الثوري على حساب التقليدي، الذي تحول نشاطه إلى العنف، مستنكراً موقف الحكومة الكويتية الداعم للعراق في الحرب مع إيران.

فقد شهدت الساحة الكويتية من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ موجات من أعمال العنف السياسي تمثلت في انتشار العمليات الإرهابية، وتوزيع المنشورات التي تحرض على القضاء على النظام السياسي في الكويت، ومحاولة اغتيال الأمير في عام ١٩٨٥، وارتبطت أسماء بعض الشيعة الكويتيين بالتفجيرات التي حدثت في عام ١٩٨٦ وتفجيرات يناير/كانون الثاني ومايو/أيار ويوليو/تموز عام ١٩٨٧ وغيرها.

فالشيعة إذن ليسوا كتلة واحدة، فكثيرون يعملون ضمن المرجعية الدينية، وبعضهم الآخر ينشط في الأوساط العلمانية، وعادة ما ينحاز العلمانيون إلى التوافق مع السلطات، في حين تتسم مواقف الأصوليين بالتأثر بالصراعات الإيديولوجية (الشيوعية) وامتداداتها الإقليمية، وإن كانت بدرجة أقل من مثيلاتها الشيعة في دول الجوار.

التحالف الإسلامي الوطني

هو تكتل سياسي شيعي، تعود بداياته إلى نهاية الستينيات، وأسس في عام ١٩٨٨، وفي منتصف التسعينيات عرف باسم التحالف الإسلامي الوطني. وكان الهدف منه - بحسب المؤسسين - أن يقدم رسالة تربوية تثقيفية في أوساط الشباب، الذين كان لهم سبق التأسيس، وكانوا يعرفون بتجمع شباب جمعية الثقافة؛ نسبة لجمعية الثقافة الاجتماعية، إحدى جمعيات النفع العام التي أُشهرت بقرار من وزارة الشؤون عام ١٩٦٣^(٤٧)، لكنه منذ الوهلة الأولى

(٤٦) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٤٧) التعريف بالتحالف الإسلامي الوطني، الموقع الرسمي للتحالف الإسلامي الوطني، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس/آب ٢٠١٨. http://q8nia.org/?page_id=5

كان مهتماً بالسياسة، حيث عرف ذاته بأنه «تجمع عقائدي سياسي وطني»، في محاولة أن يعكس التعريف دوائر الانتماء والاهتمام للتحالف الإسلامي الوطني، وهي الدائرة العقيدية (العقيدة)، سواء ببعدها الديني الواسع أو ببعدها الطائفي الضيق، وقد يدخل الامتداد الطائفي على مستوى الإقليمي، ودائرة الانتماء الأخرى التي حرص مؤسسو التحالف على وصفه بها وضمنها هي الدائرة (الوطنية)، تأكيداً لها ربما بدوافع وضع حد للحسابات الطائفية الإقليمية، وإن كانت المرجعية الطائفية وبعض التفاعلات السياسية مع الأحداث الإقليمية ذات السمة الطائفية قد أضرت بصورة الاستقلال الوطني للتحالف.

مبادئ التحالف الإسلامي الوطني

- الإسلام مرجعنا وعقيدتنا ومنهج حياتنا.
- الوطن سندنا وملاذنا، عنه ندود وإياه نحمي.
- دستورنا سور الوطن وحامي حريتنا.
- حرية العقيدة والتعبير حق للمواطن وبها استقرار الوطن.
- الوحدة الوطنية ونبذ العنصرية والطائفية أساساً في حركتنا الوطنية.
- نبنى مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ونتصدى للتمييز والفرقة.
- ننادي بالحكمة في سياسة الدولة الخارجية، وحسن العلاقة مع دول الجوار المبني على الاحترام المتبادل وعدم تدخلها في شؤوننا الداخلية.
- قضايانا العربية والإسلامية ومقدساتنا محل اهتمامنا، نتفاعل معها ونبذل من أجلها الغالي والنفيس، وخاصة قضية فلسطين والقدس العزيرة.
- نؤمن بحركة الشعوب المنادية بالحرية والعدالة الاجتماعية.

وجود الشيعة في البرلمان

يتفاوت عدد المقاعد التي يحصل عليها الشيعة في مجلس الأمة من دورة برلمانية إلى أخرى، وأكبر نتيجة لحصولهم على مقاعد كانت في انتخابات مجلس الأمة عام ٢٠١٢ إذ حازوا ١٧ مقعداً من ٥٠ مقعداً، وقد حلت المحكمة الدستورية، ثم تراجعت مقاعدهم إلى تسعة فقط في انتخابات يوليو/تموز ٢٠١٣، وفي انتخابات عام ٢٠١٦ زاد تراجع عدد مقاعد الشيعة إلى سبعة فقط.

عدد مقاعد التحالف الإسلامي الوطني في مجلس الأمة دورة ٢٠١٦ كان خمسة نواب هم: عدنان سعد عبد الصمد، وأحمد لاري، والدكتور خليل عبد الله، ومبارك النجادة، وهاني شمس.

نقاط القوة

- لدى القوى الشيعية موارد مالية شبه مضمونة تحصل عليها من أموال المنتمين لها، تمكنها من ممارسة أنشطتها بفاعلية، وتنفيذ خططها.
- تمتلك القوى الشيعية قاعدة انتخابية ثابتة، لا يمكن أن تعطي صوتها لغير المرشحين المنتمين لطائفتها.
- تتمتع القوى الشيعية العلمانية بعلاقات جيدة مع الأسرة الحاكمة، وتحظى بامتيازات.

نقاط الضعف

- ضعف قدرات القوى الشيعية على إقامة تحالفات سياسية تتجاوز الطائفية والقبلية الاجتماعية.
- وجود شبهة علاقة بين القوى الشيعية والمرجعيات الشيعية في دول الجوار، على حساب الولاء الوطني وسلطات الكويت.
- انخراط بعض الكويتيين الشيعة في تنظيمات مسلحة نفذت هجمات داخل الكويت، وتعمل على تكوين تشكيلات ميليشياوية، وتجمع السلاح وتخزنه داخل الكويت.

ائتلاف المعارضة

أسس في فبراير/شباط من عام ٢٠١٣؛ من تيارات سياسية ونواب سابقين ومجاميع شبابية معارضة لنهج الانفراد بالسلطة، للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية، ومن بين هذه الأطراف: حركة العمل الشعبي (حشد)، والحركة الدستورية الإسلامية (حديس)، والحركة الديمقراطية المدنية (حدم)، والحركة الإصلاحية الكويتية (حراك)، ومظلة العمل الكويتي (معك)، وممثلون عن كتلة العمل الشعبي، وكتلة التنمية والإصلاح، والنواب السابقون المستقلون، ونقاييون، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، والتيار التقدمي الكويتي.

تم إقرار إعلان مبادئ لائتلاف، مع ملاحظة أن التيار التقدمي الكويتي الذي شارك بنشاط في الإعداد لقيام الائتلاف قد أبدى ملاحظات حول الأطراف المشاركة ومستقبل عمل الائتلاف، وإذ لم تُناقش قبل تشكيل المكتب السياسي فقد أثر التيار التقدمي عدم المشاركة في ذلك المكتب، مع استمراره عضواً في الجمعية العمومية التي لم تعقد أي اجتماع آخر لها بعد التأسيس، في حين شاركت الأطراف الأخرى في عضوية المكتب السياسي، وتولى مسلم البراك منصب المنسق، وقام الائتلاف ببعض الأنشطة.

يلاحظ أن الحضور السياسي للائتلاف قد تلاشى بعد انتخابات مجلس ٢٠١٣، بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم قبول الطعن في مرسوم قانون الصوت الواحد، في حين شاركت بعض الأطراف المشكلة للائتلاف في الانتخابات لمرسوم الصوت الواحد، وشاركت بعض الأطراف المشكلة للائتلاف في الانتخابات الثانية بعد صدور حكم المحكمة الدستورية برفض الطعن في عدم دستوريته، وذلك على خلاف قرار الائتلاف بمقاطعتها^(٤٨).

الجهة الوطنية لحماية الدستور وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية

تشكلت في ٩ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٢ من شخصيات سياسية ونشطاء ينتمون إلى تيارات سياسية ومجاميع شبابية ونواب سابقين ينتمون إلى المعارضة، من بينها: التيار التقدمي الكويتي، والحركة الدستورية الإسلامية (حديس)، والحركة الديمقراطية المدنية (حدم)، وكتلة

(٤٨) التيارات السياسية في الكويت، صادر عن التيار التقدمي الكويتي، مكتب التوعية والتثقيف، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ١٧ أغسطس/آب ٢٠١٨، ص ٣٣. <http://cutt.us/AeLO2>

العمل الشعبي، وكتلة التنمية والإصلاح، ونواب الأغلبية في مجلس فبراير/شباط ٢٠١٢ المبطل، ومظلة العمل الكويتي (معك)، وذلك بهدف التصدي لتوجه السلطة إلى تغيير النظام الانتخابي وفرض نظام الصوت الواحد، واختارت الجبهة هيئة تنفيذية، وتولى أحمد الدين من التيار التقدمي مسؤولية المنسق العام لتلك الجبهة، التي أصدرت بيانات سياسية وقدمت مذكرات قانونية إلى المجلس الأعلى للقضاء ومجلس الوزراء، وشاركت في عدد من الفعاليات السياسية. واجهت الجبهة مصاعب وتعقيدات من جراء الطابع الشخصي للتمثيل فيها بدلاً من تشكيلها من تنظيمات سياسية، ما أدى إلى تعطل عملها والبحث عن آلية أخرى للتنسيق بين أطراف المعارضة. انفرط عقد الجبهة بعد انتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ وفق مرسوم قانون الصوت الواحد.

التيار الليبرالي

تراجع حضور التيار الليبرالي في السنوات الأخيرة لحساب التيارات الإسلامية والقبلية، ويضم التيار الليبرالي خليطاً من القوميين واليساريين، ويتركز ثقله وحضوره في الأوساط الإعلامية، فهو يمتلك ويستحوذ على العديد من المواقع الإعلامية المهمة، الخاصة والحكومية.

ويعد المنبر الديمقراطي أكبر تجمع لهذا التيار، ويعدّه بعض المراقبين السياسيين الوجه الآخر لليسار، ويسميه البعض بمجموعة (الطليلة)؛ نسبة إلى جريدة الطليعة الأسبوعية الناطقة باسمهم. لكن الأدبيات اليسارية في خطاب المنبر لم يعد لها وجود، خاصة بعد سقوط الشيوعية، وأصبح الخطاب يصب في خانة حقوق الإنسان وحرية الإبداع والفكر وحقوق المرأة^(٤٩).

والتجمع الشعبي الليبرالي ظهر داخل برلمان ١٩٩٩، حيث أعلن عنه ستة نواب وصفوا أنفسهم بأنهم شعبيون ينحازون لمصلحة الجماهير وليبراليون في الوقت نفسه. ومن أبرز قاداته رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون ومسلم البراك.

(٤٩) عبد الحميد بدر الدين، خريطة التجمعات السياسية في الكويت، ٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. [3BjnZ/http://cutt.us](http://cutt.us/3BjnZ)

المجتمع المدني

للمجتمع المدني الكويتي - كغيره من المجتمعات، وخاصة العربية - امتدادات ثقافية وتجارب موروثية نابعة من قيم المجتمع وعاداته التي توارثتها الأجيال، متعلقة بضرورة التعاون والتكافل، وإكرام الضيف، وإطعام عابري السبيل، وإغاثة الملهوف، ونصرة المظلوم، على الصعيدين الفردي والجماعي.

وتعد الديوانيات تجمعات سياسية واجتماعية تؤدي وظائف اجتماعية واقتصادية وتجارية وبعد ذلك سياسية، إذ بلورت اتجاهات سياسية وفكرية لكي تعبر عن آرائها ومطالبها تجاه ما تؤمن به من أفكار وبرامج سياسية تطرحها في حملاتها الانتخابية أو في الصحف والمجلات التي تعبر عن لسان حالها كجزء من الحالة الديمقراطية في الكويت، وكبديل عن غياب الأحزاب السياسية، وأدت كذلك دوراً في ممارسة الضغوط على الحكومات الكويتية المتعاقبة لتحقيق المطالب الشعبية^(٥٠).

وتتعدد منظمات المجتمع المدني العاملة في الكويت وتتنوع مجالات عملها وفقاً لأهداف تأسيسها الظاهرة وتلك الكامنة، بين السياسية والثقافية والإغاثية، وجميعها تسهم في التنمية؛ نظراً لعدم السماح بتأسيس الأحزاب، الذي اضطر القوى السياسية إلى ممارسة أنشطتها تحت مظلة منظمات المجتمع المدني.

وتتوزع تصنيفات منظمات المجتمع المدني في الكويت، ضمن النقابات المهنية والحرفية والاتحادات، كنقابات المحامين، والنوادي الطلابية، ونقابات العمال، والمعاهد الجامعية، والمدونين، والجمعيات الخيرية.

وتسهم منظمات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحسينها، ومهما اختلفت تسميتهم - المدافعون عن حقوق الإنسان، أو المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، أو نقابات المحامين، أو النوادي الطلابية، أو نقابات العمال، أو المعاهد الجامعية، أو المدونون أو الجمعيات الخيرية التي تعمل مع فئات عرضة للتمييز - فإن العناصر الفاعلة في المجتمع المدني

(٥٠) مفيد الزبيدي، التجربة الديمقراطية الكويتية: بين الاستمرار والتعثر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٤٧، مايو/أيار ٢٠١٦، ص ٦٥.

تعمل لأجل مستقبل أفضل وتشارك في أهداف عامة لتحقيق العدالة والمساواة واحترام الكرامة الإنسانية.

وتصنف الأمم المتحدة (المجتمع المدني) على أنه القطاع الثالث من قطاعات المجتمع؛ جنباً إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال. ويتكون قطاع المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وتقر الأمم المتحدة بأهمية الشراكة مع المجتمع المدني؛ لما يضطلع به من تعزيز مثل المنظمة ودعم عملها^(٥١).

وعند النظر إلى واقع المجتمع المدني في الكويت نجد أن هناك أكثر من ٤١٤ منظمة مجتمع مدني، ونحو ٧٠ جمعية تحت الإشهار، وهو ما يعني وجود نسبة مهمة من المنظمات، لكن هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في الوقت الراهن، وعلى رأسها اعتماد الجمعيات على الأفراد، حيث إن معظم الجمعيات التطوعية تقترن أسمائها بأفراد معينين يقومون بإدارتها وتوجيه سياستها، في غياب عمليات التخطيط الجماعي والمشاركة في صناعة القرار، وغالباً ما يحافظ على وجود هذه الجمعيات هؤلاء الأفراد نتيجة وجود سلطة ما يملكونها. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن هذه الجمعيات تعاني من ضعف الدعم المالي، واعتماد معظمها على الدعم الحكومي، وهو ما يؤثر في استقلاليتها وأيضاً في عملها^(٥٢).

وقد أدت خصائص المجتمع الكويتي، وتأثير تكويناته العشائرية والطائفية والفئوية، إلى أن تقوم هذه الشرائح، وخاصة العشائرية، بإجراء انتخابات تمهيدية، غير رسمية، بين المنتمين إليها، بهدف الاتفاق على مرشح تتكفل له أصوات العشيرة لتضمن فوز ممثلها في الانتخابات الرسمية، سواء في مجلس الأمة أو حتى بعض منظمات المجتمع المدني، وهو ما دفع المكونات السياسية والفئات المتنافسة إلى أن تجعل من ضمن محددات اختيار مرشحها خلفيته العشائرية والجهوية التي يمكن أن تساعد في فوزه في الانتخابات. ولم تقف هذه التأثيرات العصبوية عند هذا الحد، بل أسهمت في إعادة تكييف كثير من القوى السياسية والثقافية لبرامجها بما يتواءم مع رؤية هذه المكونات العصبوية ومصالحها.

(٥١) المجتمع المدني، موقع الأمم المتحدة، (دت)، تاريخ الاطلاع: ٣ مايو/أيار ٢٠١٨. <https://cutt.us/td1TW>

(٥٢) مروة عمار، المجتمع المدني في الكويت وفعاليته كمدخل للإصلاح الاقتصادي، موقع سي إن إن عربي، ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٨ مايو/أيار ٢٠١٨. <https://cutt.us/HgH7B>

وعلى هذا الأساس يمكن القول إنه يجب مراجعة وتطوير الإطار التشريعي والقانوني والمؤسسي المنظم لعمل المجتمع المدني الكويتي من خلال حرية تكوين الهيئات والمنظمات النقابية والاجتماعية والثقافية، وإعادة النظر في التشريعات الموجودة بما يحقق تنظيمًا جديدًا يحقق الطموحات، وتطوير طبيعة العلاقة ما بين الدولة والمجتمع المدني من خلال إدراج قضايا تنمية المجتمع المدني كأحد المكونات الأساسية في الخطط الخمسية التنموية للدولة. وأيضاً إشراك المجتمع المدني في فرق متابعة هذه الخطط التنموية للدولة بهدف تقييم ومراجعة مدى التقدم في إنجاز المشروعات الخاصة بالتنمية، من خلال إشراكه في تنفيذ بعض البرامج والمشروعات التنموية والمبادرات التطوعية^(٥٣).

وإقراراً بالجهود والمساهمات الإنسانية والتنموية التي قدمتها دولة الكويت ومنظمات المجتمع المدني الكويتية، كرمت الأمم المتحدة، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، بمقرها في نيويورك أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ومنحته لقب قائد إنساني.

(٥٣) مروة عمار، المجتمع المدني في الكويت وفعاليته كمدخل للإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق.

المطالب بالإصلاحات

على الرغم مما تمثله التجربة الديمقراطية الكويتية من تجربة عربية رائدة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية من خلال المؤسسات القائمة على المشاركة العامة والحريات المرتفعة والرقابة، فإن احتباس المناخ السياسي في البلاد يطرح تساؤلات عن فعالية الضمانات الديمقراطية الكويتية، وإمكانية مراجعتها وتعديلها وتطويرها خصوصاً بعد حالات الاحتقانات المتكررة بين المعارضة والسلطات الحاكمة.

عدم الاستقرار سمة مميزة في الحياة النيابية الكويتية، فعادةً ما يُحلُّ البرلمان مبكراً، ويُدعى إلى انتخابات برلمانية عاجلة، فمثلاً خلال السنوات العشر الماضية لم يكتمل أي فصل تشريعي؛ حيث حلّ مجلس الأمة في أعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٣، وفي كل مرة كان يدعى إلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة، وحالة عدم الاستقرار تلك كان التيار السلفي جزءاً من مكوناتها^(٥٤).

ويعد خليفة الأمير موضوعاً ساخناً في الكويت؛ إذ لا تؤول الخلافة وراثته إلى الابن الأكبر بل تحدد الأسرة الحاكمة الخليفة بتوافق الآراء. ويقضي التقليد السائد في أسرة الصباح الحاكمة بأن يتبادل منصب الأمير فرعاً الأسرة الرئيسان؛ جابر وسالم، ومع ذلك فقد تُخيط هذه القاعدة عام ٢٠٠٦، عندما خلف الشيخ صباح الأحمد الشيخ الراحل جابر الأحمد؛ لأن الوريث المعين، الشيخ سعد العبد الله، كان مريضاً جداً^(٥٥).

الواقع السياسي في الكويت بحاجة إلى الإصلاح الدستوري وتغيير البنية السياسية بعد سنوات طويلة من الجمود والتعثر؛ من خلال وضع برنامج عمل للإصلاح يُعدّل فيه الدستور، وتُمنح المزيد من الحريات، مع التوافق على صيغة مشتركة بين الحكومة وقوى المعارضة، بمختلف اتجاهاتها، لتجنّب التهديدات أو الاهتزازات الداخلية أو الخارجية، والحفاظ على المكتسبات في جوانب الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي والأمني، وتجنّب تكرار ما حدث في دول عربية شبيهة بالحالة الكويتية.

(٥٤) محمد الداوي، التجمع السلفي الكويتي.. بين الصعود والانحسار، مرجع سابق.

(٥٥) مؤشر التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٦-٢٠١٧، مؤسسة برتلسمان، ترجمة مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٦١.

وتحفز خصائص التكوين الاجتماعي المتنوعة لسكان الكويت (الطائفية والاجتماعية والسياسية)، ظاهرة التعصب، وتنعكس آثارها على الممارسة السياسية والتعامل مع القضايا المطبقة والانتخابات، وللقبيلة دور فاعل.

والتعصب ظاهرة تاريخية تعد من أبرز التحديات التي تقلق الاستقرار وتواجه التطور السياسي مهما استحدثت مؤسسات حديثة، ما لم يرافقها تطوير في الوعي والتنمية السياسية. وتحفز مجموعة من العوامل والتفاعلات السياسية والثقافية ظاهرة التعصب فتسبب بنقل الصراع من دولة إلى أخرى، وقد أسهم سوء استخدام وسائل الإعلام الحديث في إذكاء هذه الظاهرة بدلاً من العمل على زيادة التواصل والتعارف بين المكونات الاجتماعية والثقافية.

غالباً ما تراعي المكونات السياسية والاجتماعية في خطابها وعلاقاتها السلطات الحاكمة وتنزهها، لكنها في المقابل تبالغ في تشدد مواقفها بعضها تجاه بعض، وأحياناً قد تفضل النخبة الحاكمة ذلك النهج الانشغالي بين تلك المكونات، وترى فيه تعزيزاً لأهمية موقعها ودورها المرجعي والتحكيمي.

السمة الأخرى للتجربة البرلمانية هي حضور المرأة الكويتية في مجلس الأمة، ونشاطها في الفضاءات العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإن كان يتفاوت من وقت لآخر؛ فقد انتخب الشعب الكويتي ضمن نوابه الخمسين أربع نساء فزن بمقاعد نيابية عن ثلاث دوائر انتخابية هي الأولى والثانية والثالثة، وبهذا يكون مجلس ٢٠٠٩، قد رسم خارطة طريق ورؤية جديدة لدور المرأة ليس فقط في العمل البرلماني بل في حياة الكويتيين السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لكن نسبة حضور المرأة الكويتية في الدورات الانتخابية غير ثابتة أو متقاربة، حيث تتباين بين دورة وأخرى.

غياب الأحزاب السياسية في الكويت من أبرز نواقص الحياة السياسية الكويتية، غير أن هذا لم يمنع وجود جمعيات سياسية تمثل أيديولوجيات مختلفة إلى جانب تمثيلها مختلف شرائح المجتمع.^(٥٦) فعلى الرغم من أن الدستور الكويتي له إرثه التاريخي في المنطقة فإنه لا يقدم أي

(٥٦) الكويت بين العشائرية والديمقراطية، سكاى نيوز عربية، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع: ٢٢ يوليو/تموز ٢٠١٨. <http://cutt.us/KEq2f>

ضمانات لفكرة أو حرية تأسيس الأحزاب السياسية أو تشكيلها وتنظيمها، وظلت هذه الإشكالية قائمة حتى الآن وأحد محاور الجدل والتأزم بين السلطة الحاكمة وقوى المعارضة، سواء خارج البرلمان أو داخله^(٥٧).

ونتيجة العلاقة العدائية بين الحكومة والبرلمان فقد حُل البرلمان ست مرات منذ عام ٢٠٠٦ في عهد الأمير صباح الأحمد الصباح، ونظراً لعدم وجود أحزاب سياسية منظمة، لا يوجد أي برنامج تشريعي منظم لأي أغلبية في البرلمان، أما المبادرات التشريعية في البرلمان فقائمة على التحالفات البرلمانية المخصصة. وتجاوبت الحكومة مع المطالبات بحكومة منتخبة، والسماح قانوناً بتكوين الأحزاب في عام ٢٠١٤، بالاعتقالات وتجريد المعارضين من المواطنة، وفقاً لمنظمة (هيومان رايتس واتش)^(٥٨).

لا تستمد حكومة الكويت شرعيتها من انتخابات ديمقراطية تنطوي على تصويت أغلبية في المجلس الوطني، المصدر الأوحى للتشريع، ويمارس مجلس الأمة حقوقاً محددة فيما يتعلق بالرقابة على السلطة التنفيذية؛ فبإمكانه إلغاء المراسيم التي يصدرها الأمير عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، ويحق له أيضاً الاعتراض على تعيين رئيس الوزراء، إضافة إلى إمكانية إقالة الوزراء بأغلبية الأصوات، بيد أن آليات الرقابة هذه يعتبرها الضعف؛ نظراً لأن وزراء الحكومة أعضاء في البرلمان بحكم مناصبهم، ويحق لهم التصويت في حالات محددة.

وقد أحدثت التغييرات التي أدخلها الأمير منفرداً على القانون الانتخابي عام ٢٠١٢ خلافاً كبيراً في التوازن الدقيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأدت إلى زيادة الاحتجاجات من خارج البرلمان ومقاطعة الانتخابات^(٥٩).

لكل ذلك عادة ما تطالب المعارضة بإصلاحات دستورية، حيث دعا (ائتلاف المعارضة الكويتية) إلى «إقامة نظام ديمقراطي برلماني كامل، يحقق مبدأ السيادة للأمة مصدر السلطات كلها»، وطالب في بيانه بعد مؤتمر جمع أطراف المعارضة الإسلامية والليبرالية والقبلية بتعديلات دستورية تأخذ من رئيس الدولة (الأمير) صلاحية تعيين رئيس الحكومة وتجعلها للقائمة الفائزة

(٥٧) مفيد الزبيدي، التجربة الديمقراطية الكويتية: بين الاستمرار والتعثر، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٥٨) مؤشر التحول نحو الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٥٩) مؤشر التحول نحو الديمقراطية، المرجع السابق.

بأكثر مقاعد البرلمان كما في الديمقراطيات الغربية^(٦٠).

واعتبر أن «القواعد السياسية التي تقوم عليها الديمقراطية قوّضت، وأصبح مصير التجربة الديمقراطية في مهب الريح، وتحولت السلطة التشريعية الآتية من طريق (نظام الصوت الواحد) من وسيلة بيد الشعب إلى وسيلة بيد السلطة»، وأنه «تم تعزيز الفساد السياسي والإداري والمالي بصورة غير مسبقة في تاريخ الكويت، حيث تنحدر الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والسكنية والشبابية والرياضية إلى مستويات متدنية»^(٦١).

(٦٠) حمد جاسم، الكويت: المعارضة تعلن مشروعها لتعديل الدستور... و«الحكومة المنتخبة»، صحيفة الحياة، ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٨. <http://cutt.us/q9Hn5>

(٦١) المرجع السابق.

إمكانية الاستفادة من التجربة

من المعروف عن الكويتيين عموماً أنهم ناشطون سياسياً ومدنياً إلى حد ما، لا سيما بالمقارنة مع الأنظمة الملكية الأخرى بدول الخليج العربي. والكويتيون بوجه عام فخورون بتقليد المشاركة السياسية الفعّالة، وتبرز الكويت من بين جميع أعضاء مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالاستقرار والأداء، ولا سيما أداء برلمانها. في الوقت نفسه ثمة استياء متنامٍ بشأن أداء مؤسسات الدولة، لا سيما حالة الشلل التي نجمت عن التوتر بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ويرجع هذا إلى البنية الدستورية التي تُقزّم دور البرلمان إلى حد كبير، ولا تمنحه حق تشكيل الحكومة^(٦٢).

تعد دولة الكويت مقارنة بجيرانها من دول المنطقة متقدمة في المشاركة السياسية، التي تعود بدايتها إلى العام الذي نالت فيه الاستقلال عن الاحتلال البريطاني وتأسيس دولة الكويت الحديثة، مطلع ستينيات القرن الماضي ١٩٦١، عند تأسيس مجلس الأمة، ومنظمات المجتمع المدني؛ كالاتحاد العام لعمال الكويت والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية. ومنذ ذلك الوقت، وعلى الرغم من حالات التصعيد المتقطع بين وقت وآخر في علاقة السلطة التنفيذية والديوان الأميري مع مجلس الأمة المنتخب، والذي يحظى بدور تشريعي ورقابي إلى حد ما، لم يكن ثمة تراجع عن خيار المشاركة السياسية المتمثلة بانتخابات مجلس الأمة أو عمل منظمات المجتمع المدني، باستثناء مرتين؛ الأولى عام ١٩٧٦، استمرت أربع سنوات، وأخرى عام ١٩٨٦، وحالات الحل المتكررة التي لم تحُل دون استمرار التجربة؛ وهو ما انعكس إيجاباً على التفاعل والتفاهم بين الكويتيين وجنّب الكويت لاحقاً امتدادات الصراعات في دول الجوار، وفوق ذلك أزال كثيراً من الهواجس التي تراود الرافضين للمشاركة السياسية في الدول ذات النظم السياسية الوراثية، من تداعيات تلك المشاركة.

الحديث عن إمكانية تكرار نموذج المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي قديم متجدد، تزداد أهميته يوماً بعد آخر، خصوصاً في ظل تراكم صور التغيير والتطور التي شهدتها شعوب هذه الدول في الجوانب التعليمية والثقافية ونمط الحياة، وسياسات الدول الاقتصادية

(٦٢) مؤشر التحول نحو الديمقراطية، مرجع سابق.

والمالية، فكثير من مواطني هذه الدول تلقوا جزءاً من تعليمهم بدول أجنبية (ديمقراطية)، وكثيرون سافروا إلى تلك الدول وشاهدوا طبيعة العلاقة التشاركية بين المواطنين ومؤسسات دولهم.

لطالما كانت هناك علاقة طردية بين الديمقراطية (المشاركة السياسية) والضرائب وأنظمة وظروف العمل، منذ القرن السابع عشر، عندما بدأت المجتمعات الأوروبية تشهد صور اختيار تمثيل العمال والمواطنين عموماً أمام أصحاب العمل والحكام، ومن ثم فإن الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت تنتهجها دول الخليج العربي، وانعكاسات تلك الإصلاحات على السياسات المالية المتعلقة بالإنفاق وتقديم الخدمات والامتيازات التي كان يحصل عليها مواطنو دول الخليج، ستدفع المواطنين للحديث عن كيفية الإنفاق وآلياته وأحقته، ومن ضمنها الأموال المتعلقة بالمساعدات الخارجية والصفقات التجارية والعسكرية، وضرورة المشاركة في القرارات.

زيادة عدد أفراد الأسر الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، وتعدد الأجيال والفروع، قد تكون عاملاً آخر يسهم في دفع الأنظمة السياسية لدول الخليج إلى التوجه نحو النهج الديمقراطي، لتعدد الأمراء أصحاب التطلعات السياسية وصعوبة التوافق فيما بينهم؛ وإن كان التحول متدرجاً، سواء من حيث تكوين المؤسسات المنتخبة عبر انتخاب غالبية أعضائها مع الاحتفاظ بحق تعيين بعض الأعضاء، أو من ناحية تقنين الصلاحيات الدستورية لتلك المؤسسات بشرط موافقة الملك أو الأمير، أو من ناحية الزمن الذي يضغط لسرعة الإصلاحات السياسية، تجنباً لتكرار تجربة ثورة الربيع العربي عند أي منعطف تمر به دول المنطقة.

لهذه الدول تجربة محدودة من المشاركة السياسية، بصرف النظر عن صلاحيات تلك المؤسسات، متمثلة في انتخابات المجالس البلدية بالمملكة العربية السعودية، وانتخاب بعض أعضاء المجلس النيابي بدولة الإمارات المتحدة، وتمتلك مملكة البحرين نموذجاً جيداً من انتخابات مجلسها النيابي، رغم حدة الصراع الطائفي فيها وامتداداته الإقليمية، وانتخابات مجلس الأمة في دولة الكويت، محط التناول في هذه الدراسة.

إن التوجه نحو تعزيز المشاركة السياسية في دول الخليج سيعزز الولاء الوطني للمواطنين تجاه

دولهم وأنظمتها السياسية، ويحد من ابتزاز الدول الأجنبية للأنظمة السياسية، ويسهم في زيادة التواصل بين مختلف مكونات المجتمع، حتى وإن بدأت دوافع التصويت في البدايات الأولى قبلية أو مناطقية أو حتى طائفية؛ فإن استمرار التجربة مع تقييمها وتقويمها كفيل بترشيدها، بما ينعكس إيجاباً على شعوب وأنظمة دول الخليج العربي.

خاتمة

من خلال تتبع مسيرة الحياة الديمقراطية في دولة الكويت منذ عهد الإمارة إلى عصر الدولة صاحبة الدستور والسيادة، يمكن ملاحظة أنها عايشة ومارست الشورى الديمقراطية، وتطورت من بداياتها في الدواوين حيث الحاكم والمحكومون على لقاء دائم ومستمر، شبيهة بالبرلمانات الصغيرة شبه اليومية، التي عبر عنها في مرحلة لاحقة مجلس الأمة كسلطة انتخاب الشعب ممثليه فيها.

أثبتت تجارب السنوات الأخيرة بعد التغيير العربي أن حكومة الكويت واجهت في واقع الحال معارضة شديدة وامتلاك المواطنين - وخصوصاً المعارضة - المزيد من الثقة للمطالبة بإجراء إصلاحات ديمقراطية ودستورية، حيث أثبت المحتجون والمتظاهرون والمقاطعون داخل البرلمان أو في الشارع الكويتي أنهم نجحوا في إحراج السلطة السياسية ورئيس الوزراء المعين عند الضرورة، بل استطاعوا أن يضغطوا لتغيير الأخير بشخص آخر ليحل محله، وهي سابقة لم تحصل في دولة الكويت من قبل^(٦٣).

لكن يعد غياب الأحزاب بتوصيفها القانوني الدستوري، على الرغم من المنافسات الفاعلة بين المكونات السياسية والاجتماعية، والدور المشهود لمنظمات المجتمع المدني بمختلف توجهاتها؛ إضعافاً لجوهر وصورة التجربة الديمقراطية في الكويت، ويثير إشكاليات عديدة تتعلق أساسياتها بطبيعة توجهات وممارسات نظام الحكم فيها، ومدى توفر منظومة العناصر الرئيسية للديمقراطية، وتوزيع الصلاحيات بين السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، ومن ثم نوعية العلاقة بين هذه السلطات، وكذلك مما يزد الحاجة إلى تطوير التجربة زيادة عدد أفراد الأسرة الحاكمة وانتقال الحكم من الجيل المؤسس إلى الأبناء والأحفاد، وفي ظل التحديات التي قد تواجهها عملية انتقال السلطة واستمرار تداولها بين أسر الحكم.

فثمة شواهد تعبر عن ضعف رضى الفاعلين السياسيين الكويتيين لعدم تطور التجربة الديمقراطية، ومن ضمنها التجربة (البرلمانية)، رغم عمرها الطويل، تتمثل في تكرار حالات حل مجلس الأمة، سواء من قبل أمير الدولة أو السلطات القضائية، وارتباطها بكثرة استجابات

(٦٣) مفيد الزبيدي، التجربة الديمقراطية الكويتية: بين الاستمرار والتعثر، مرجع سابق، ص ٧١.

الوزراء من قبل أعضاء مجلس الأمة، واحتجاجات المعارضة والقوى القبلية حول تقسيم الدوائر الانتخابية، وعدم السماح بتكوين الأحزاب السياسية التي يمكن أن تحد من العصبية القبلية والطائفية، من خلال توسعة دائرة عصبيتها الضيقة إلى عصبية واسعة على امتداد الدولة، شرط ألا يسمح بتكوين أحزاب على أسس طائفية.

فقد توفرت عوامل كثيرة بإمكانها المساهمة فيهيئة البيئة السياسية لإصلاحات دستورية والتحول إلى الملكية الدستورية أو ما يشبهها بمحدود متوسطة توسع دائرة الشراكة في السلطة، ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من تجربة المملكة المغربية الهاشمية؛ وتأتي في مقدمة تلك العوامل عمر التجربة البرلمانية الطويل، والخبرة السياسية، وخاصة الانتخابية، التي اكتسبتها السلطة والمعارضة في التعامل مع نتائجها، إضافة إلى مساحة الحريات الواسعة مقارنة بدول الجوار، ووجود منظمات مجتمع مدني متعددة تقوم بأدوار متنوعة وفاعلة على المستويين المحلي والخارجي.

التوصيات

تستحق التجربة الديمقراطية لدولة الكويت أن تتجاوز الإشكاليات التي تظهر بين حين وآخر وتبرز محدودية الفاعلية وسلبيات التجربة؛ لكي تواصل مسيرة الإصلاحات السياسية ومأسسة صلاحيات السلطات من أجل مواكبة التنمية، وتكون ملهمة لدول الجوار والمنطقة.

فعلى الرغم مما تتعرض له التجربة الكويتية من عثرات، وما يتخللها من ثغرات فإنها تعد متقدمة زماناً وممارسة على دول الجوار، لذلك على هذه الدول أن تعطيها حقها من الدراسة والتقييم والاستفادة منها، فيكفي أنها لم تتسبب خلال العقود الماضية فيما تخشاه الأنظمة الوراثية، وتوصي الدراسة التيارات السياسية ودول المنطقة بالتالي:

- تبني سياسات تشجع على المشاركة المجتمعية من خلال منظمات المجتمع المدني، وتوسيع دائرة الحقوق والحريات ضمن المرجعيات المتفق عليها.
- وضع تشريعات تضمن حق المشاركة السياسية، المعتمدة آلية الانتخابات، في اختيار ممثلي المواطنين في المؤسسات المنتخبة.
- تضمن دساتير دول المنطقة صلاحيات المؤسسات المنتخبة، وضمانات أعضائها المنتخبين، وتنظم اللوائح آليات علم تلك المؤسسات.
- يمنع القانون المنظم تأسيس منظمات المجتمع المدني، وعلى وجه التحديد الأحزاب، على أسس طائفية أو مناطقية أو قبلية، ويمنع عليها الارتباطات الخارجية.
- يقع على عاتق السلطات والمعارضة ترشيد الممارسة السياسية وإدارة الشأن العام، وتحصين الجبهة الداخلية وتجنّيها الصراعات الإقليمية، تعزيزاً للوحدة الوطنية.

المراجع

- البدون في الكويت، موقع الجزيرة نت، ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس/آب ٢٠١٨ . 4fIKU/http://cutt.us
- تعريف بالحركة الدستورية الإسلامية، موقع الحركة الدستورية الإسلامية، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ١٣ أغسطس/آب ٢٠١٨ . <https://cutt.us/QUk9b>
- تقدير موقف، انتخابات مجلس الأمة الكويتي.. وفرص الاستقرار السياسي، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٧ أغسطس/آب ٢٠١٨ . <http://cutt.us/FCH5Y>
- التيارات السياسية في الكويت، صادر عن التيار التقدمي الكويتي، مكتب التوعية والتثقيف، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ١٧ أغسطس/آب ٢٠١٨ . <http://cutt.us/AeLO2>
- حزب الأمة الكويتي.. «طموحات وصراعات السلفية العلمية»، بوابة الحركات الإسلامية، ١٨ مايو/أيار ٢٠١٩، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٩ . <https://cutt.us/QO5rX>
- حمد جاسم، الكويت: المعارضة تعلن مشروعها لتعديل الدستور... و"الحكومة المنتخبة"، صحيفة الحياة، ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٣ يناير/كانون الثاني ٢٠١٨ . <http://cutt.us/q9Hn5>
- دستور دولة الكويت.
- رجب الدمنهوري، الحالة السلفية في الكويت.. البدايات والمآلات، موقع لجينات، ١١ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، تاريخ الاطلاع: ١٦ أغسطس/آب ٢٠١٨ . <http://1681-lojainiat.net/c>
- سامي ذبيان وآخرون، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
- سامي ناصر الخالدي، الأحزاب الإسلامية في الكويت: الشيعة، الإخوان، السلف،

- دار النبأ، الكويت، د.ط، ١٩٩٩.
- سلطان بال، السلفية الكويتية ونفوذها المتنامي في بلاد الشام، صدى معهد كارنيغي للسلام، ٧ مايو/أيار ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٢٢ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/PU5SU>
- سلطان بال، هدية الأمير: سلفيو الكويت يدفعون الثمن بعد منحهم دوراً أكبر، معهد كارنيغي للسلام، ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/fi61x>
- عبد الحميد بدر الدين، خريطة التجمعات السياسية في الكويت، ٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٤، تاريخ الاطلاع: ١ سبتمبر ٢٠١٨. <http://cutt.us/3BjnZ>
- عبد الله السالم الصباح مؤسس دولة الكويت الدستورية، موقع الجزيرة نت، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، تاريخ الاطلاع: ٦ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/k0vVd>
- عبد الله النفيسي، بداية التجربة الديمقراطية في الكويت، موقع alnefisi باليوتيوب، ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ١٢ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/G5N05>
- علي أسعد وطفة، ملامح التجربة الديمقراطية في الكويت.. المتغيرات المجتمعية للممارسة الانتخابية، موقع آراء حول الخليج، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٨. <http://cutt.us/q01om>
- علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.
- غانم النجار، تطور ونشأة الديمقراطية في الكويت، اللقاء السنوي الواحد والثلاثون، المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي، منتدى التنمية، البحرين، ١١-١٢ فبراير/شباط ٢٠١٠. <https://cutt.us/xvFVS>
- فلاح عبد الله المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩.

- كارين لحد ططر، الإسلام والسياسة في الكويت، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٧.
- الكويت بين العشائرية والديمقراطية، سكاي نيوز عربية، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢، تاريخ الاطلاع: ٢٢ يوليو/تموز ٢٠١٨. <http://cutt.us/KEq2f>
- مارك لينش، آفاق مجهولة: الأحزاب الإسلامية ما بعد جماعة الإخوان، مركز كارنيغي للإسلام، ١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/OFoeY>
- المجتمع المدني، موقع الأمم المتحدة، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ٣ مايو/أيار ٢٠١٨. <https://cutt.us/td1TW>
- مجلس الأمة الكويتي، الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، تاريخ الاطلاع: ٧ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://goo.gl/ZMyDHH>
- محمد الحمامصي، أزمة الديمقراطية الكويتية: مطلوب إعادة تشكيل وعي النخب السياسية، موقع العرب، ٢٤ يونيو/حزيران ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٣ يوليو/تموز ٢٠١٨. <http://cutt.us/7imFn>
- محمد الدابولي، التجمع السلفي الكويتي.. بين الصعود والانحسار، موقع المرجع دراسات وأبحاث حول الإسلام الحركي، ١٩ مايو/أيار ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٩ أغسطس/آب ٢٠١٨. <https://cutt.us/rlzrg>
- محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.
- محمد مختار قنديل، الممولون المنسيون.. هل يقود سلفيو الكويت السلفية العالمية؟، موقع إضاءات، ٢٢ فبراير/شباط ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ١١ أغسطس/آب ٢٠١٨. <http://cutt.us/wDPmc>
- مروة عمار، المجتمع المدني في الكويت وفعاليته كمدخل للإصلاح الاقتصادي، موقع سي إن إن عربي، ٤ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٦، تاريخ الاطلاع: ٨ مايو/أيار ٢٠١٨. <https://cutt.us/HgH7B>

- مسيرة الحياة الديمقراطية، موقع مجلس الأمة الكويتي، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: ١٧ يوليو/تموز ٢٠١٨. <https://cutt.us/V7jHz>
- مطهر الصفاري، الدبلوماسية الكويتية.. المقومات والأدوار، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
- مفيد الزبيدي، التجربة الديمقراطية الكويتية: بين الاستمرار والتعثر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٤٧، أيار/مايو ٢٠١٦.
- مؤشر التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٦-٢٠١٧، مؤسسة برتلسمان، ترجمة مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إحصاء السكان اليومي، ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، تاريخ الاطلاع: ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨. <https://goo.gl/Ryfycu>

ملحق.. أبرز المحطات لقضية (البدون)^(٦٤)

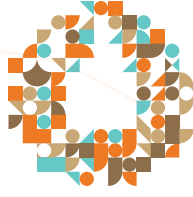
- ١٩٥٩: صدور قانون الجنسية الكويتي.
- ١٩٦٥: الكويت تجري إحصاء سكانياً وتعتمده أساساً لقبول طلبات منح جنسيتها.
- ١٩٦٥ - ١٩٩١: قبل (البدون) في مختلف وزارات الدولة، خاصة الداخلية والدفاع، اللتين كانوا يشكلون نسبة كبيرة فيهما، كما كان يُقبل أبناءهم في المدارس الحكومية.
- ١٩٩١: حادثة الغزو العراقي للكويت وتداعياتها تؤدي إلى التضييق الحكومي على (البدون)، بعد أن وُجهت لهم تهمة التعاون مع النظام العراقي آنذاك لأن معظمهم كانوا من أصول عراقية.
- ١٩٩٣ - ١٩٩٦: الحكومة الكويتية تشكل مجموعة من اللجان الرسمية للتعاطي مع مشكلة (البدون) وسبل حلها.
- ٢٠٠٠: مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) يصدر قانوناً ينص على تجنيس ألفي شخص سنوياً من (البدون) الذين يقيمون في البلاد منذ عام ١٩٦٥ على الأقل.
- يونيو/حزيران ٢٠٠١: مجلس الأمة يوافق على تجنيس ألفي شخص من (البدون) بموجب قانون مماثل لقانون صادر في العام الذي قبله.
- ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١: الحكومة الكويتية تمنح الجنسية لأكثر من ٦٠٠ من (البدون) قالت إنهم قدموا ما يثبت أنهم كانوا يعيشون في الكويت منذ عام ١٩٦٥ إضافة إلى خلو سجلاتهم من أية قضايا جنائية.
- أبريل/نيسان ٢٠٠٤: نواب كويتيون معارضون ينسحبون من جلسة خاصة للبرلمان احتجاجاً على عدم وجود خطط للحكومة لحل قضية عشرات الآلاف من (البدون).
- مايو/أيار ٢٠٠٤: مدارس خاصة كويتية تطرد العشرات من أبناء (البدون) بسبب تخلفهم عن دفع الرسوم المدرسية، مما أدى لتجدد إثارة نقاش القضية.
- أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤: النواب الإسلاميون في مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) يتقدمون باقتراح يمنح (البدون) ما وُصف بحقوقهم المدنية التي ترمهم منها الدولة.

(٦٤) موقع الجزيرة نت، البدون في الكويت، ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، تاريخ الاطلاع: ٢٥ أغسطس/آب

٢٠١٨. <http://cutt.us/qpzHR>

- أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤: وزارة التربية الكويتية تقرر قبول التحاق معظم أبناء (البدون) بمراحل التعليم الخاص مجاناً، بتمويل من صناديق خيرية حكومية وأهلية.
- نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥: الحكومة الكويتية تصدر تعليمات بتجهيز كشوف بأسماء العسكريين (البدون) ممن خدموا البلاد تمهيداً لتجنيسهم.
- ٢٩ مايو/أيار ٢٠٠٧: مجلس الأمة يقر مشروع قانون يقضي بتجنيس ألفي شخص من (البدون) ويحيله إلى الحكومة.
- ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩: مجلس الأمة يفشل في عقد جلسته المقررة لبحث ملف (البدون) لعدم اكتمال النصاب القانوني، وبعض النواب يتهمون الحكومة بإجهاض الجلسة عمداً بسبب دعوة برلمانيين لمجموعة من (البدون) إلى التجمع أمام مقر المجلس تزامناً مع الجلسة.
- ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠: مجلس الأمة يقر سحب (قانون الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية لغير محددى الجنسية) لمناقشته مع السلطة التنفيذية والخروج بحل توافقي للقضية.
- ١٩ فبراير/شباط ٢٠١١: مصادر أمنية كويتية تؤكد إصابة ٣٠ شخصاً في اشتباكات جرت بين الشرطة ومئات المحتجين من (البدون)، واعتقال نحو ٥٠ من المتظاهرين.
- ١٠ مارس/آذار ٢٠١٣: الشرطة الكويتية تستخدم قنابل مدمعة لتفريق مظاهرة نظمها (البدون) للمطالبة بالمزيد من (الحقوق).
- ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١: شرطة مكافحة الشغب الكويتية تطلق الغاز المدمع لتفريق مئات المتظاهرين من (البدون) في منطقة الجهراء شمال غربي العاصمة الكويت، وتعتقل ٢٥ منهم.
- ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١: الشرطة الكويتية تستخدم المياه والغاز المدمع لتفريق مئات من (البدون) الذين نظموا مظاهرة للضغط على الحكومة لمنحهم (حقوق المواطنين).
- ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١: (الهيئة المركزية للمقيمين غير الشرعيين) تعلن أن الحكومة تدرس منح الجنسية لـ ٣٤ ألف شخص من (البدون) لحل هذه المشكلة.

- ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١: المئات من (البدون) يتظاهرون للمطالبة بالحصول على الجنسية الكويتية.
- ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١٢: الشرطة الكويتية تفرق مظاهرات في الجهراء والصلبية (غرب الكويت العاصمة) نظمها مئات من (البدون) للمطالبة بمنحهم جنسية البلاد.
- ١ مايو/أيار ٢٠١٢: شرطة مكافحة الشغب الكويتية تفرق نحو مئتي محتج بمنطقة الجهراء من (البدون) المطالبين بمنحهم (حقوقهم المدنية والقانونية).
- فبراير/شباط ٢٠١٣: منظمة هيومن رايتس ووتش تقول إن الحكومة الكويتية دأبت على منع (البدون) من تنظيم المظاهرات السلمية، وتطالبها بحل مشكلتهم.
- ٢٠ مارس/آذار ٢٠١٣: البرلمان الكويتي يقر بقراءة ثانية قانوناً يمنح الجنسية الكويتية لقرابة أربعة آلاف شخص من (البدون) خلال عام ٢٠١٣.
- مارس/آذار ٢٠١٣: منظمة العفو الدولية ترحب بسن البرلمان الكويتي قانون منح الجنسية لنحو أربعة آلاف من (البدون)، وتقول إن على الحكومة أن تكثف جهودها لإيجاد حل دائم للمشكلة.
- ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٣: انعقاد المؤتمر الأول لبحث مشكلة (البدون) في الكويت بتنظيم من (مجموعة-٢٩)، ومشاركة منظمات حقوقية دولية ومحلية وخبراء قانونيين ومؤسسات مجتمع مدني.
- ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣: قوات الأمن الكويتية تستخدم الغازات المدمعة وقنابل الصوت لتفريق مظاهرة للمئات من (البدون) خرجت للمطالبة بتجنيسهم والاعتراف بـ«حقوقهم المدنية».
- ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤: الحكومة الكويتية تعلن أن عشرات الآلاف من (البدون) يمكن أن يحصلوا على جنسية جمهورية جزر القمر لحل مشكلتهم، ورفض مجتمعي واسع للمقترح.



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعَدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

- إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.
- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

- حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:
- الدراسات السياسية.
 - الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
 - الدراسات الحضارية والتنمية.
 - دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:

MMIRA Mixed Methods
International Research Association

WAPOR
WORLD ASSOCIATION FOR PUBLIC OPINION RESEARCH

GlobalResearch
Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca / globalresearch.org



TTCSP
THINK TANKS AND CIVIL SOCIETIES PROGRAM
UNIVERSITY OF PENNSYLVANIA

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 536 777 07 76
+90 212 70 77 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

